دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	أحمد، وفاء يوسف
المجلد/العدد:	مج20, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	9 - 87
رقم MD:	795541
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعلومات المحاسبية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/795541

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

دكتورة
وفاء يوسف أحمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

أثر قياس الخسائر الإئتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

دكتورة
وفاء يوسف أحمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة عين شمس

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

مقدمة

أدى التأخر فى الإعتراف بخسائر الديون خلال الأزمة المالية العالمية إلى دق جرس انذار للضعف القائم فى المعايير المحاسبية . ويرجع السبب فى ذلك التأخر إلى أن معيار المحاسبة الدولى (IAS) رقم ٣٩ يستند أساسا فى الاعتراف بخسائر الديون على نموذج الخسائر التى تم تكبدها بالفعل " incurred loss model " وبالتالى لا يتم الإعتراف بتلك الخسائر إلى حين تحقق أحداث تكشف عن خسائر ائتمانية فعلية credit loss event occurs ، وعليه فإنه بالرغم من حدوث تدهور ينبئ عن خسائر ائتمانية فإنه لا يتم الإعتراف بهذا التدهور إلا بعد فترة زمنية لحين وقوع أحداث تكشف هذا التدهور .

وبناءا على ذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى عام ٢٠٠٩ بإصدار مشروع معيار للادوات المالية بشان التكلفة المستهلكة والإضمحلال financial instruments : Amortised cost and Impairment ، تم بموجبه اقتراح نموذج للإعتراف بخسائر الديون لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (expected credit losses ECLs) بدلا من الخسائر المحققة بالفعل Incurred losses . وقد لاقى هذا المشروع تأييدا واسعا، إلا أنه فى ضوء بعض التحفظات التى أثيرت بشان الصعوبات التشغيلية لدى تنفيذ النموذج المقترح ، فقد عكف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية(الأمريكى) FASB على بذل جهود لتطوير نموذج لقياس الإضمحلال الائتمانى، إلى أن قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى مارس ٢٠١٣ بإصدار مسودة مقترح جديد بمسمى الأدوات المالية الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تم بموجبه اقتراح أن تقوم المنشآت بالإعتراف بمخصصات الديون وفق منهج جديد يعمل على تلافى المصاعب التشغيلية التى سبق اثارتها فى مقترح عام ٢٠٠٩ ، ثم قام المجلس IASB

بإعداد الصيغة النهائية لنموذج خسائر الإضمحلال كجزء من المعيار الدولى لإعداد التقرير المالى IFRS9 في شكله النهائى والذى صدر فى يوليو ٢٠١٤ .

وبالنظر الى التأثير الكبير لهذا المعيار على القوائم المالية للبنوك ، فقد كان للأطراف المهنية ذات الصلة الوثيقة بنشاط البنوك دورا هاما بشان هذا المعيار ، ونشير بوجه خاص إلى الدراسات التى قامت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، والتى أسفرت عن قيامها بإصدار مقرر بشان التقييم السليم للمخاطر الائتمانية، والذى تضمن رأى لجنة بازل فيما جاء فى المعيار IFRS 9 بشان المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة .

وعلى صعيد آخر ذات صلة فإن البنك المركزى المصرى ، من منظور دوره الرقابى على البنوك المسجلة لديه ، يمارس دورا هاما بشأن تحقيق أحد أهم أهدافه وهو سلامة النظام المصرفى(قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، ٢٠٠٣) وهو توجيه البنوك بشان أسس حساب مخصصات الديون والتى تستند بشكل أساسى على البيانات التاريخية ، كما وضع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية السنوية للبنوك والتى استندت بشكل أساسى على معيار المحاسبة المصرى ٢٦ .

ويشير ذلك إلى أن الإعتراف وقياس خسائر الإضمحلال خاصة فى مجال المصارف يحكمه العديد من الاعتبارات يأتى على رأسها المعايير الدولية والدراسات والأبحاث العلمية والمهنية المتخصصة والمتطلبات الرقابية ، وأن هذا الأمر أصبح بالغ الأهمية فى الآونة الأخيرة نظرا للجهود العلمية والمهنية التى بذلت بعد الأزمة المالية العالمية ، والتى سوف يكون لها تأثير حتمى على الأدبيات المحاسبية بما له من إنعكاسات جوهرية على إعداد وتصوير القوائم المالية فى البنوك . ويأتى هذا البحث كمحاولة من الباحث للدراسة المحاسبية التحليلية لتأثير المتطلبات التى استحدثها المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية فى ضوء المتطلبات الرقابية.

(١/١) مصطلحات البحث Key Words

IAS 39	معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩	IFRS 9	معيار التقرير المالى الدولى رقم ٩
Incurred Losses	الخسائر المحققة	Expected credit losses (ECLs)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
Impairment	الإضمحلال (الهبوط)	Current Expected Credit Losses (CECL)	الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية
Probabiltiy of Default (PD)	إحتمالية الفشل فى السداد	Risk of Default	مخاطر الفشل فى السداد(مخاطر التعثر)
Default Event	حدث ينبئ عن فشل	Credit Exposures	التعرضات الائتمانية(الديون والارتباطات والالتزامات العرضية)

(٢/١) مشكلة البحث

أدى صدور المعيار IFRS 9 ، والذى يمثل نقلة محاسبية جوهرية فى الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية تم بموجبها اقرار نموذج للإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة expected credit losses (ECLs) بدلا من الخسائر التى تم تكبدها بالفعل Incurred losses ، إلى إثارة العديد من التحديات فى أدبيات المحاسبة بشان التطبيق السليم للمتطلبات الجديدة فى مختلف المنشآت بوجه عام، ولدى المؤسسات المالية وخاصة المصارف بوجه خاص.

وتتمثل مشكلة البحث فى أن المعيار IFRS 9 أقر منهجية جديدة للإعتراف بخسائر الديون تختلف بشكل جوهرى عما جاء فى معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ المقابل لمعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، وأن هناك العديد من المتطلبات الجديدة اللازمة لتطبيق المنهج الجديد تمثل تحديا كبيرا للبنوك ، وأن تطبيق هذا المنهج الجديد سوف تكون له تأثيرات ملموسة على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك . وبالتالى فإن هناك حاجة ماسة إلى الدراسة المتأنية لما جاء فى هذا المعيار بشأن الإعتراف بخسائر الديون ، ودراسة ما جاء فى الأدبيات المحاسبية بشأن التحليل العلمى لتلك المتطلبات وكذلك الدراسات التى قامت بها الجهات المهنية وبوجه خاص لجنة بازل للرقابة المصرفية، للوقوف على مرئياتها بشأن متطلبات التطبيق ومصاعبه لدى البنوك فى العالم، ومدى الحاجة إلى تعديل الضوابط الرقابية السارية حاليا بشأن أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية ، وكذلك وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى ، بحيث تتسق مع المنهجية الجديدة للإعتراف بخسائر الدون المتوقعة التى جاءت فى المعيار IFRS 9 ، للوقوف على أثرها على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

ومن ثم يثور التساؤل عما يلى :

- ماهى المنهجية الجديدة التى أقرها المعيار IFRS 9 بشان الإعتراف بخسائر الديون وقياسها؟
- ماهى أهم الاختلافات بين المنهجية المعمول بها حاليا بموجب معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمنهجية الجديدة التى أقرها المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف بخسائر الديون ؟
- فى ظل المبادرة التى قام بها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكى) بشأن إصدار مسودة مشتركة للإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة فلماذا لم يتفقا على نموذج واحد فى النسخة النهائية للمعيار ؟

- ماهى أهم التحديات التى تواجه تطبيق المنهجية الجديدة التى أقرها المعيار IFRS 9 من منظور الأدبيات المحاسبية والهيئات المهنية وخاصة لجنة بازل للرقابة المصرفية ؟
- كيف يمكن للبنوك المصرية تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 فى شأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية فى ظل المتطلبات الرقابية للبنك المركزى المصرى ؟
- ما هو أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية؟

(١/٣) الهدف من البحث

سوف يعمل البحث على تحقيق ما يلى :

(١/٣/١) الدراسة التحليلية للمنهجية التى استحدثها المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، للوقوف على المعالجات المحاسبية المستحدثة .

(٢/٣/١) بيان أهم أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجية المستحدثة وفقا للمعيار IFRS 9 والمنهجية المطبقة حاليا بموجب معيار المحاسبة المصرى ٢٦ من جهة ، والمنهجية المستحدثة وفقا للمعيار الامريكى من جهة أخرى بشان الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية .

(٣/٣/١) بيان مرئيات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بتطبيق المنهجية المستحدثة للمعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القطاع المصرفى فى العالم.

(٤/٣/١) تحليل ماجاء فى الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى بشأن أسس حساب المخصصات وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عام ٢٠٠٨ من منظور المنهجية الجديدة التى استحدثها المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة .

(٥/٣/١) بيان أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

(٤/١) الفروض

فى ضوء مشكلة البحث المطروحة والأهداف التى يسعى الباحث إلى تحقيقها تم وضع الفروض التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها :

(١/٤/١) الفرض الأول

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى المعيار المحاسبى المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

(٢/٤/١) الفرض الثانى

لا توجد علاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

(٣/٤/١) الفرض الثالث

لا توجد علاقة معنوية بين الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

(٥/١) أهمية البحث :

تتمثل الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث فيما يلى :

(١/٥/١) الأهمية العلمية

يسعى هذا البحث إلى إبراز الجوانب العلمية المتعلقة بالمنهج الجديد الذى اتبعه المعيار IFRS 9 بالمقارنة بمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية ، والصعوبات التى قد تواجه تطبيق هذا المنهج الجديد من خلال دراسة الأدبيات المحاسبية. ويعد هذا البحث محاولة من الباحث للفهم والتحليل العميق لما جاء فى المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، للإسهام فى تغطية فجوة بحثية بشأن الربط بين متطلبات هذا المعيار والمعايير الدولية فى مجال الرقابة والإشراف المصرفى ، وكذلك الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى ، وتأثير هذا المنهج العلمى على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك.

(٢/٥/١) الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث فى أنه يسعى إلى دراسة تأثير المتطلبات المحاسبية الدولية الحديثة لاعداد التقارير المالية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية من جهة ، وجودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية من جهة أخرى ، بما ينعكس ايجابا فى تحسين قدرة التقارير المالية فى البنوك فى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية لدى تقييمهم لمبالغ التدفقات المستقبلية للبنك سواء من حيث التوقيت أو عدم التأكد.

(٦/١) منهج البحث:

تتحقق أهداف هذا البحث من خلال المزج بين المنهجين الاستقرائى والاستنباطى كما يلى:

(١/٦/١) المنهج الاستقرائى :

يستخدم الباحث هذا المنهج من أجل بناء إطار نظرى لموضوع الدراسة حيث يتم التأصيل العلمى لابعاد مشكلة البحث، وذلك بالاعتماد على المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكى) ، ومعايير المحاسبة المصرية ، والمقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والابحاث المنشورة سواء العربية أو الأجنبية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك فى محاولة للوقوف على أثر متطلبات تطبيق المعيار IFRS 9 ومقررات لجنة بازل والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

(٢/٦/١) المنهج الاستنباطى :

من خلال هذا المنهج يتم اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبولها من عدمه من خلال إجراء نوع من الدراسات التطبيقية يعرف بإسم الدراسة الاختبارية ، حيث سيقوم الباحث بالتمهيد لتلك الدراسة الاختبارية من خلال إجراء دراسة تحليلية نظرية للإعتراف وقياس الخسائرالائتمانية المتوقعة كنموذج مستحدث وفقا للمعايير الدولية ، والدراسات الدولية المتخصصة التى تناولت هذا الموضوع من منظور مصرفى ، ثم تحليل الوضع القائم حاليا فى البنوك المصرية متمثلا فى الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن ، مع تحليل القوائم المالية لبعض البنوك المصرية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ للوقوف على مايتم حاليا بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية ، وبيان أثرها على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية . ومن منظور الممارسات العملية تأتى قوائم الاستقصاء كدراسة اختبارية .

(٧/١) خطة البحث :

فى ضوء جوهر مشكلة البحث وأهميته وتحقيقا لأهدافه وتوافقا مع المنهج المتبع لاختبار الفروض يقوم الباحث بتقسيم خطة البحث إلى مايلى :

المبحث الأول : الإطار العام للبحث: ويتضمن المقدمة والمشكلة والأهداف والفروض وأهمية البحث ومنهج البحث وخطة البحث .

المبحث الثانى : الإطار النظرى للبحث : ويشتمل على الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 ، ثم بيان أوجه التشابه فيما بين المعيار IFRS 9 ومعيار

المحاسبة المصرى والمعيار الأمريكى بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية ، وبيان دور لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الرقابية المصرية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية ، وأثر المعيار IFRS 9 ومقررات لجنة بازل والضوابط الرقابية بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

المبحث الثالث : الدراسة الإختبارية

المبحث الرابع : الخلاصة والنتائج والتوصيات

قائمة المراجع

المبحث الثانى : الإطار النظرى للبحث

مقدمة

اشتملت الفصول الأساسية للمعيار رقم ٩ والذى استقر على تسميته الأدوات المالية Financial instruments على تناول الإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية ، ثم تصنيف الأدوات المالية ، وقياس تلك الأدوات ، ثم انتقل المعيار بعد ذلك إلى تناول المحاسبة عن التحوط ، وقد تناول الجزء الخاص بالقياس فى المعيار كل من القياس الأولى والقياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية ، ثم متطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة، وتم إفراد جزء فى القياس بشان الإضمحلال (الهبوط) Impairment والذى تضمن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة . وسوف يركز هذا البحث على الدراسة التحليلية لما جاء فى المعيار IFRS 9 بشأن الجزء الخاص بقياس الإضمحلال ، حيث سيتم التعرض للأصول المالية التى تخضع للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، ومناهج الاعتراف بتلك الخسائر ، ثم بيان كيفية قياسها ، وينتقل الباحث بعد ذلك إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 وبين معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ المقابل لمعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ . وبالنظر الى أن الدراسة التحليلة بشأن إصدار هذا المعيار قد تمت بالتعاون والتنسيق فيما بين مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكية) FASB ، فقد ارتأى الباحث أهمية إجراء مقارنة فيما بين النسخة النهائية التى صدرت بشان المعيار IFRS 9 فى يوليو عام ٢٠١٤ والذى تضمن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة credit losses (ECL) expected ، والإصدار النهائى من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكية) بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية current expected credit losses (CECL) ، والذى صدر فى يونيو ٢٠١٦ . وفى ضوء الدراسة التحليلية التى يقوم بها الباحث بشأن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياسها ، فسوف يتم دراسة متطلبات تطبيق هذا المعيار على المصارف بوجه عام وفقا لما صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبذلك يكون قد تكونت رؤية واضحة بشأن الالتزامات الجديدة التى فرضها المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من منظور مصرفى، وبناءا على ذلك فسوف يعمل الباحث على دراسة الممارسة الحالية بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية فى البنوك المصرية وفقا للمتطلبات الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى ، للوقوف على أثر المعيار IFRS 9 والمتطلبات الرقابية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية .

(١/٢) الإعتراف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9

يتناول الباحث الأصول المالية التى تخضع للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 ومناهج الإعتراف بتلك الخسائر ، ثم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالى :

(١/١/٢) الأصول المالية التى تخضع للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
Recognition of expected credit losses

تضمن الإصدار النهائى للمعيار (IASB,IFRS 9,2014) أن متطلبات الإضمحلال المتعلقة بالمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة تتعلق بالأصول المالية للمنشأة والارتباطات بتقديم الائتمان (IFRS 9, IN9). وقبل الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، فإنه يتعين وفقا للمعيار IFRS 9 على المنشأة أن تعترف بالأصل أو الإلتزام المالى عندما تصبح طرفا فى النصوص التعاقدية للأداة . كما يتعين عليها عند الإعتراف الأولى أن تصنف (تبوب) classify وتقيس measure الأصل المالى أو الالتزام المالى (الفقرة ١.١.٣) . ويرتبط القياس الأولى بالإعتراف الأولى بالأدوات المالية ، حيث يتم قياسها وفقا لما ينص عليه المعيار IFRS9 (الفقرة ١.١.٥) بقيمتها العادله، زائدا أو مطروحا منها فى – حالة أصل مالى ليس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر– تكاليف المعاملة التى ترتبط بشكل مباشر بإصدار(إقتناء) الأصل أو الالتزام المالى .

ويصنف المعيار IFRS 9 (الفقرة ١.٤)الأصول المالية بغرض القياس اللاحق لها إلى الفئات الثلاثة التالية:

- الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة .
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

وقد وضع المعيار IFRS 9 (الفقرات١.١.٤ ، ب ١.١.٤ ، ب ٢٦.١.٤) شرطين يتعين استيفائهما لتصنيف الأصول المالية ضمن أصول مالية يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهكلة وتلك التى يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر هما :

الشرط الأول : ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى تدفقات نقدية تقتصر على دفعات من المبلغ الأصلى وفوائد على الأرصدة القائمة **Contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding** وهو **شرط مشترك** بالنسبة لكل من الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة والأصول التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر. وقد فسر المعيارIFRS9 (الفقرة ٣.١.٤) الشروط التعاقدية للأصل المالى حيث أشار إلى أنه يقصد بالمبلغ الأصلى القيمة العادلة للأصل المالى عند الإعتراف

الأولى به، وأن الفائدة تتكون من العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلى القائم خلال فترة زمنية معينة ، ومقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف ، بالإضافة إلى هامش الربح.

الشرط الثانى : نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية The business model entity's والذى عرفه المعيار IFRS ٩ (الفقرة رقم ب ٢.١.٤ أ) بأنه يشير إلى الكيفية التى تدير بها المنشأة أصولها المالية بغرض توليد تدفقات نقدية ، ويختلف نموذج الأعمال بين كل من الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة وتلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وذلك على النحو الموضح فيما يلى :

(١/١/١/٢) الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة:

يتم تصنيف الأصول المالية بحيث يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة إذا كان يحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال هدفه **الاحتفاظ** بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، وفى هذه الحالة تدير المنشأة الأصول المحتفظ بها بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال تحصيل الدفعات التعاقدية على مدار عمر الأداة ، (بدلا من إدارة العائد الكلى للمحفظة من خلال الاحتفاظ بالأصول وبيعها). ومن الضرورى الأخذ فى الاعتبار تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها فى الفترات السابقة ، وأسبابها والتوقعات بشأن المبيعات المستقبلية ، حيث أنها توفر دليلا بشأن كيفية تحقيق المنشأة هدفها المعلن لادارة الأصول المالية

ولا يلزم أن تحتفظ المنشأة بجميع تلك الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق ، وعليه فإن نموذج أعمال المنشأة يمكن أن يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، حتى عندما تحدث مبيعات للأصول المالية أو يتوقع أن تحدث فى المستقبل . وقد يكون الهدف من نموذج الأعمال الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى اذا كانت المنشأة تبيع الأصول المالية عندما تكون هناك زيادة فى المخاطر الائتمانية للأصول . ومن ثم فإن المبيعات التى تحدث لأسباب أخرى مثل مبيعات تتم لادارة مخاطر تركز الائتمان قد تكون متفقة أيضا مع نموذج أعمال الهدف منه الإحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

(٢/١/١/٢) الأصول المالية يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر

يتم تصنيف الأصول المالية بحيث يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر إذا كان الهدف من الاحتفاظ بالأصل المالى ضمن نموذج أعمال هدفه **تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .**

ويتم تحديد نموذج أعمال المنشأة وفقا للمعيار IFRS ٩ (الفقرة ب ٢.١.٤)عند المستوى الذى يعكس كيف تتم إدارة مجموعات الأصول المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال على مقاصد الإدارة لأداة بعينها ، ويمكن أن يكون لدى جهة واحدة أكثر من

نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية ، فقد تحتفظ جهة بمحفظة استثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، ومحفظة أخرى من الاستثمارات تديرها من أجل المتاجرة لتحقيق التغيرات فى القيمة العادلة . وبالمثل فى بعض الحالات قد يكون من المناسب تقسيم محفظة من الأصول المالية إلى محافظ فرعية لكى تعكس الغاية التى تدير من أجلها تلك الأصول. وعلى سبيل المثال قيام المنشأة باستحداث أو شراء محفظة من قروض الرهن العقارى بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وإدارة بعض القروض بهدف بيعها.

ويجب على المنشأة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 (الفقرة ب ٢.١.٤ أ) أن تأخذ فى الحسبان جميع المعلومات الملائمة بشأن كيفية تحصيل التدفقات النقدية فى السابق إلى جانب جميع المعلومات الملائمة الأخرى، كما أشار المعيار IFRS 9 (الفقرة ب ٢.١.٤ ب) إلى أن نموذج أعمال المنشأة يعكس الأمر الواقع وأنه يمكن ملاحظته من خلال الأنشطة التى تمارسها المنشأة لتحقيق الهدف من نموذج الأعمال. وأنه يلزم على المنشأة الاجتهاد عند قيامها بتقييم نموذج أعمالها لادارة الأصول المالية ، ولا يتم تحديد ذلك التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد ، حيث يجب الأخذ فى الإعتبار جميع الأدلة الملائمة المتاحة فى تاريخ التقييم، وهى تشمل ما يلى:

- الكيفية التى يتم بها تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها ضمنه ، ورفع تقارير بهما إلى الإدارة العليا للمنشأة .
- المخاطر التى تؤثر على أداء نموذج الأعمال ، والطريقة التى تدار بها هذه المخاطر .
- الكيفية التى يتم منح بعض المكافآت للمديرين المسئولين عن الأعمال (هل على اساس القيمة العادلة، أم على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التى يتم تحصيلها؟) .

وتصنف (Deloitte , 2014) نموذج الأعمال إلى فئتين وفقا لما يلى :

الفئة الأولى : يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية Business model "Held to collect" ويجب أن يشار هنا إلى أنه يتعين أن لا يمثل البيع جزءا هاما فى نموذج الأعمال الخاص بالتكلفة المستهلكة، باستثناء الحالات التالية :

- تكرار البيع طالما أنه لايكون جوهريا .
- أن البيع يمثل حدثا غير متكرر(متتالى) حتى وإن كان ذو قيمة جوهرية .
- أن البيع تم فى موعد قريب من تاريخ الاستحقاق .
- أن البيع تم نتيجة لحدوث زيادة فى المخاطر الائتمانية .

الفئة الثانية : يكون الهدف هو تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية Business model "Held to collect and sell" ، وبالتالى فكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يكمل كل منهما الآخر فى سبيل تحقيق هدف نموذج الأعمال ، ومن ثم

فإن الاعتبارات المتعلقة بمدى تكرارية وأسباب البيع ليست ضرورية ، وعادة ماتكون قيم وتكرارية البيع أكبر بالمقارنة بالفئة الأولى .

ويلخص (Grant,2014,p.5) تصنيف الأصول المالية فى الفئات الثلاثة سالفة الذكر وفقا للرسم البيانى التالى :

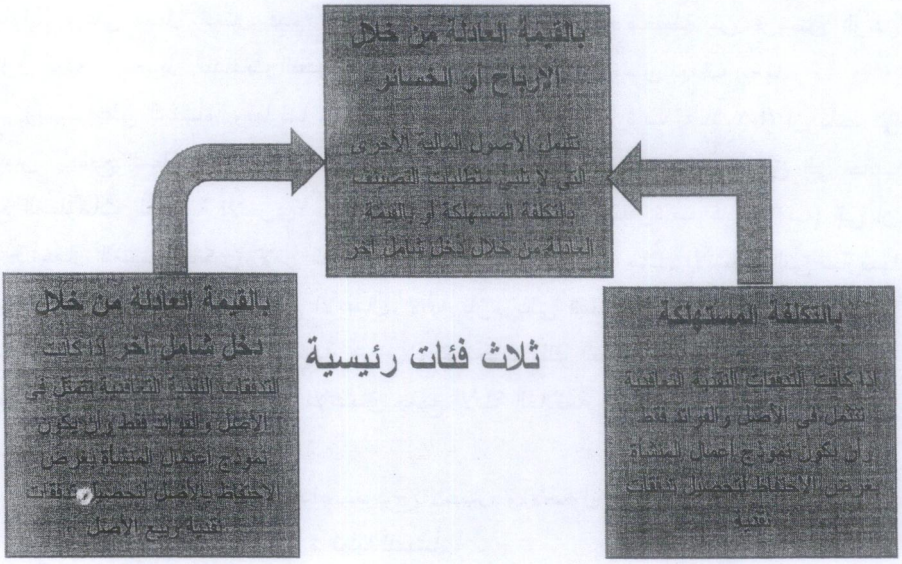

ويرتبط الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالقياس اللاحق للأصول المالية ، حيث نص المعيارIFRS9 على أنه يجب على المنشأة أن تعترف بتلك الخسائر على الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وعلى الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر(الفقرة ٢.٢.٥). وبالتالى فإن متطلبات الإضمحلال لن تطبق على الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. كما تضمن المعيار IFRS 9 (الفقرة ١.٥.٥) بعض الأدوات المالية الأخرى التى يتم الإعتراف بمخصص خسائر لمقابلة الخسائر الائتمانية المتوقعة لها وهى تشمل الإيجارات المستحقة ، والأصول التعاقدية والارتباطات بتقديم قروض وكذلك عقود الضمان المالى التى تنطبق عليها متطلبات الهبوط.

(٢/١/٢) مناهج الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة

هناك ثلاث مناهج للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة هى :

- المنهج العام the general approach
- المنهج المبسط the simplified approach

- منهج الشراءأوالاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة–the purchased or originated credit impaired approach

(١/٢/١/٢) المنهج العام

يشير المعيار IFRS 9 إلى أن الهدف من متطلبات الهبوط هو الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى ***lifetime expected credit losses*** لجميع الأدوات المالية التى يوجد بها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمأنية منذ الإعتراف الأولى ***since initial recognition*** **increased significantly** ، سواء تم تقييمها على أساس فردى أو جماعى ، مع الأخذ فى الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة ، بما فى ذلك المعلومات المستقبلية (الفقرة ٥.٥.٤) . وبحيث تقوم المنشأة فى كل تاريخ تقرير بتكوين مخصص يقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة (الفقرة ٥.٥.٣) .

هذا وفى حالة اذا لم تكن المخاطر الائتمانية على أداة مالية فى تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهرى منذ الإعتراف الأولى يجب على المنشأة أن تكون مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا (الفقرة ٥.٥.٥) ، فى حين يتم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة المالية إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية المتوقعة . وإذا قررت المنشأة فى تاريخ التقرير الحالى أنه لم تعدهناك زيادة بشكل جوهرى فى المخاطر الائتمانية المتوقعة ، فيجب عليها أن تكون المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا من تاريخ التقرير الحالى (الفقرة ٥.٥.٧) . ويجب أن تثبت المنشأة ضمن الأرباح أو الخسائر مايسفر عنه تعديل المخصصات فى تاريخ التقرير إلى المبلغ الذى يتطلب أن يتم الإعتراف به وفقا لهذا المعيار (الفقرة ٥.٥.٨).

(١/١/٢/١/٢) تحليل الزيادة الجوهرية فى المخاطر الائتمانية وفقا للمنهج العام

إن المنهج الذى أخذ به المعيار IFRS 9 لإتخاذ المنشأة قرار بشأن تطبيق نموذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضى للأداة المالية أو نموذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهرا فقط هو تقييم المنشأة فى كل تقرير عما اذا كان قد حدوث زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية من عدمه بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولى. ولأهمية ذلك فقد أشار المعيار (الفقرة ٥.٥.٩) بأنه يجب على المنشأة أن تستخدم التغير فى **مخاطر التعثر (الفشل) فى السداد** risk of a default على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلا من التغير فى مبلغ **الخسائر الائتمانية المتوقعة** . ولإجراء ذلك التقييم يجب على المنشأة أن تقارن مخاطر التعثر فى السداد الواقعة على الأداة المالية كما هى فى تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر فى السداد الواقعة فى تاريخ الإعتراف الأولى ، وأن تأخذ فى الحسبان المعلومات

المعقولة والمؤيدة التى تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما ، والتى تعد مؤشرا على حدوث زيادات جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى .

ويرى الباحث أن ذلك يشير إلى أنه لدى اتخاذ قرار بحدوث زيادة جوهرية من عدمه فإنه يتعين على المنشأة فى كافة الحالات قبل تطبيق أى من النموذجين أن تقيس التغير فى مخاطر التعثر فى السداد على مدى العمر الافتراضى المتوقع للأداة المالية بالمقارنة بتلك المخاطر عند الإعتراف الأولى، وذلك كخطوة واجبه لتحديد ما اذا كان النموذج سيكون عن العمر الافتراضى للأداة أو عن ١٢ شهر فقط ، وبالتالى فإنه فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية يتعين تطبيق نموذج العمر الافتراضى ، ومن ثم يتعين التفرقة الدقيقة بين مخاطر التعثر والتى تتعلق بمدى الالتزام بسداد الدين وفوائده والخسائر الناتجة عن هذا التعثر.

وعلى الرغم من أن المعيار IFRS 9 (الفقرة ب ٣٧.٥.٥) أشار إلى أنه لم يعرف مصطلح التعثر Default حيث ترك لكل منشأة أن تقوم بتعريفة بما يتفق مع أغراض إدارة المخاطر الائتمانية للأداة المالية ، إلا أنه وضع افتراضا (يمكن نقضه) بأن وجود أرصدة استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٩٠ يوما يشير إلى التعثر ، مالم تكن المنشأة لديها معلومات معقولة وداعمة تدل على غير ذلك .

هذا وقد أشار(KPMG ,2014 ,p.65) إلى أنه يجب على المنشأة عند تعريفها للتعثر مراعاة التعريف الذى قد تضعه السلطة الرقابية ، وأن يتسق التعريف مع ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية لدى المنشأة، منوها إلى أن مصطلح التعثر يستخدم فى الممارسة العملية لعدة أغراض حيث يتم استخدامه من قبل مؤسسات التقييم والتى تركز على أن يعبر عن الفشل فى الوفاء بالالتزامات التعاقدية، كما يستخدم هذا المصطلح أيضا من قبل الجهات الرقابية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية أو من قبل السلطة المصرفية الأوربية European Banking Authority بشكل أوسع. وبالتالى فيجب على المنشأة أن تعرف التعثر أخذا فى الاعتبار أنواع محددة من الأصول وبالطريقة التى تتسق مع ممارسات المخاطر الائتمان لديها . وفى بعض الحالات قد يكون من المناسب اعتبار أن بعض الأصول فى حالة الفشل اذا كانت المدفوعات التعاقدية لا تتم وفقا لما هو متفق عليه ، وفى حالات أخرى يمكن اعتبار أن الفشل قد وقع فى مرحلة مبكرة عن ذلك وعلى سبيل المثال عدم التزام المقترض بالوفاء بالالتزامات التعاقدية حتى وإن لم تستحق بعد أية مدفوعات .

كما وضع المعيار IFRS 9 (ب ٥.٥.١٧) بعض المؤشرات تقوم المنشأة على أساسها بتقييم التغيرات في المخاطر الائتمانية ، وتشمل هذه المؤشرات ما يلى :

- التغيرات الهامة فى مؤشرات التسعير الداخلى للمخاطر الائتمانية significant changes in internal price indicators of credit risk الناتجة عن تغير المخاطر الائتمانية .
- وضع شروط أكثر تشددا أو زيادة فى الضمانات لأداة مالية قائمة ، كنتيجة لتغير فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى .
- التغيرات الهامة فى مؤشرات السوق الخارجية للمخاطر الائتمانية لأداة مالية أو لأدوات مالية مشابهة لها نفس العمر المتوقع .
- التغير الهام الفعلى أو المتوقع فى التصنيف الائتمانى الخارجى لأداة مالية .
- التدنى الفعلى أو المتوقع فى التصنيف الائتمانى للمقترض أو الانخفاض فى النقاط السلوكية المسجلة التى تستخدم فى تقييم المخاطر الائتمانية داخليا ، ومن الممكن الإعتماد على التصنيفات الائتمانية الداخلية والنقاط السلوكية المسجلة أكثر عندما يتم ربطها بالتقييمات الخارجية أو تأييدها بدراسات التعثر فى السداد .
- التغيرات العكسية الحالية أو المتوقعة فى النشاط أو فى الظروف المالية أو الاقتصادية التى يتوقع أن تتسبب فى تغير مهم فى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته مثل حدوث زيادة فعلية أو متوقعة فى معدلات البطالة .
- التغير الهام الفعلى أو المتوقع فى النتائج التشغيلية للمقترض ، مثل التقلص الفعلى أو المتوقع فى الإيرادات أو هوامش الربح أو المخاطر التشغيلية أو رأس المال العامل أو جودة الأصول أو الرافعة المالية والسيولة والمشاكل الادارية أو التغير فى نطاق الأعمال أو الهيكل التنظيمى الذى ينتج عنه تغير مهم فى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته .
- الزيادات الهامة فى المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية الأخرى لنفس المقترض .
- التغير العكسى الهام الفعلى أو المتوقع فى البيئة التنظيمية ، أو الاقتصادية، أو التقنية للمقترض التى ينتج عنها تغير مهم فى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته مثل التراجع فى الطلب على منتجات المقترض المخصصة للبيع بسبب حدوث تحول فى التقنية .
- التغيرات المهمة فى قيمة الضمان أو فى نوعية ضمانات الطرف الثالث التى يتوقع أن تقلص من الحافز الاقتصادى للمقترض للوفاء بأقساط الدين وفقا لبرنامج السداد ، أو

التى تؤثر فى احتمال حدوث تعثر فى السداد ، وعلى سبيل المثال تراجع قيمة ضمان بسبب تراجع أسعار العقارات.

- التغير المهم فى نوعية الضمان المقدم من المساهمين أو من الشركة الأم اذا لم يكن لديهم الحافز فى منع التعثر فى السداد من خلال ضخ رأس مال أو نقد.
- التغيرات الهامة مثل تخفيضات الدعم المالى المقدم من منشأة زميلة أخرى ، مما يتوقع معه أن يقل الحافز الاقتصادى للمقترض لأداء دفعات تعاقدية وفقا لبرنامج السداد.
- التغيرات المتوقعة فى توثيق القرض بما فى ذلك أى خرق متوقع للعقد قد يؤدى إلى تنازلات عن تعهدات أو إلى تعديلات فيها وفترات اعفاء من دفع الفائدة ، وطلب ضمانات إضافية أو ضمانات أو تغيرات أخرى فى الاطار التعاقدى للأداة .
- التغيرات الهامة فى الأداء أو السلوك المتوقع للمقترض .
- التغيرات فى منهج المنشأة فى إدارة الائتمان فيما يتعلق بالاداة المالية .

المعلومات عن عدم السداد فى تواريخ الاستحقاق

(٢/١/٢/١/٢) الاستثناءات التى أجازها المعيار IFRS 9 لدى تطبيق المنهج العام

أورد المعيار بعض الاستثناءات بشأن متطلبات تطبيق المنهج العام يوردها الباحث فيما يلى:

(١/٢/١/٢/١/٢) الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة

على الرغم من أن الأصل فى المعيار IFRS 9 أنه يجب على المنشأة تقييم ما اذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهرى بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولى ، إلا أنه يمكن للمنشأة أن تفترض أن المخاطر الائتمانية على أداة لم تزد بشكل جوهرى منذ الإعتراف الأولى إذا تم تحديد أن الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة فى تاريخ التقرير(الفقرة ١٠.٥.٥) .

ويرى الباحث أنه لن يكون مطلوبا من المنشأة أن تقيس التغير فى مخاطر التعثر فى السداد على مدى العمر الافتراضى المتوقع للأداة المالية بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولى . وقد أثار هذا الاستثناء اشكالية فى الفكر المحاسبى ، حيث ثارت التساؤلات عن الأساس الذى يتم بمقتضاه القول بأن الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة، وينوه الباحث هنا إلى ما أشار إليه (EY,2014,p.12) من أن مصطلح "انخفاض المخاطر الائتمانية " low credit risk " يعادل مصطلح درجة الاستثمار " investment grade .

(٢/٢/١/٢/١/٢) تكبد المنشأة تكلفة أو جهد غير مبرر للحصول على معلومات مستقبلية معقولة

فى الوقت الذى أكد فيه المعيار IFRS 9 أنه كقاعدة عامة اذا اتيحت معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لها ، فإنه لا يمكن للمنشأة أن تعتمد فقط على معلومات تاريخية بشأن المبالغ التى استحقت ولم تسدد وذلك عند تحديد أن المخاطر قد زادت بشكل جوهرى بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولى، إلا أنه أشار أنه فى حالة تكبد المنشأة تكلفة وجهد غير مبرر للوصول إلى تلك المعلومات المستقبلية والمؤيدة ، فإنه يمكن للمنشأة أن تستخدم المعلومات عن المبالغ المستحقة ولم تسدد ، والتى حددتها بمدة ٣٠ يوما لإعتبار أن المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهرى منذ الإعتراف الأولى ، منوها أن هذا لا يمثل قاعدة مسلم بها طالما توفرت المعلومات المعقولة والمؤيدة التى تثبت خلاف ذلك (الفقرة ١١.٥.٥) وأورد أمثلة للمعلومات المعقولة المؤيدة منها أن عدم الدفع حدث نتيجة لسهو من قبل الإدارة وليس ناتجا عن صعوبات مالية للمقترض (الفقرة ب ٢٠.٥.٥).

(٣/١/٢/١/٢) مراحل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمنهج العام

قسم (EY ,2014,p.12) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى ثلاث مراحل وفقا لما يلى:

- **المرحلة الأولى** : وهى تتعلق بالتعرضات الائتمانية credit exposures التى لم يحدث بشأنها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى ، حيث يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر وهى تمثل جزءا من العمر الخاص بالاداة .
- **المرحلة الثانية**: وهى تتعلق بالتعرضات الائتمانية التى يوجد بشأنها زيادة كبيرة فى المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الإعتراف الأولى سواء على المستوى الفردى أو مستوى المحفظة، فيتم عمل مخصص الديون عن عمر الأداة . ويتم فى هذه المرحلة حساب سعر الفائدة الفعال عن إجمالى قيمة الأداة .
- **المرحلة الثالثة** : وهى تشترك مع المرحلة الثانية فى أنها تتعلق بالتعرضات الائتمانية التى يوجد بشأنها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية المتوقعة من تاريخ الإعتراف الأولى ، وبالتالى يتم عمل مخصص الديون عن عمر الأداة . إلا أنه يتم فى هذه المرحلة حساب سعر الفائدة الفعال عن التكلفة المستهلكة (والتى تمثل إجمالى القيمة مطروحا منها قيمة المخصص).

ويشير (TATA ,2015, p.1) أن المراحل الثلاثة غرضها تقدير الخسائر المتوقعة ، وأنه فى المرحلة الأولى يحسب مخصص الإضمحلال لكافة الأصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان (الجدارة الائتمانية) وذلك عن فترة ١٢ شهر ، فى حين أن الأصل المالى يتحرك إلى المرحلة الثانية فى حالة حدوث تدهور جوهرى فى جودة الائتمان، ويتحرك إلى المرحلة الثالثة اذا اتضح أنه لن تكون هناك امكانية فى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فى حالة حدوث الفشل .

ومن جهة أخرى يرى (EY ,2014,p.12) أنه فى حالة تحسن المخاطر الائتمانية للأداة فى التقارير المالية اللاحقة ، فلن تكون هناك حاجة لتطبيق قاعدة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى، ومن ثم فإن المنشأة تعود لحساب مخصص الديون على فترة ١٢ شهر فقط من عمر الاداة . كما أنه قد يكون أمرا غير عمليا بأن يتم تحديد ما اذا كان هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية بالنسبة لكل أداة مالية، نظرا لصغر قيمتها أو لاعتبارات تتعلق بالعدد، وبالتالى يكون من الضرورى أن يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المحفظة لتقدير الخسائر استنادا إلى معلومات مجمعة مستقبلية عن المخاطر الائتمانية .

ويرى (Deloitte ,2014 , p.28) أن الانتقال من المرحلة الأولى يحدث عندما تكون هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية فى حين أن الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة يحدث عندما يكون هناك أدلة موضوعية فى حدوث التدهور Objective evidence for impairment

(٢/٢/١/٢) المنهج المبسط

فى حين أن فلسفة المنهج العام تقوم على وجود نموذجين للقياس ويتوقف الأخذ بأى منهما على وجود زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه ، فإنه بموجب هذا المنهج وخروجا على المنهج العام تطبق المنشأة نموذج واحد وهو **الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضى للأداة المالية** إعتبارا من تاريخ أول تقرير مالى بعد الإعتراف الأولى، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هناك زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه . ويحدد المعيار IFRS 9 (الفقرة ٥.٥.١٥) الحالات التى يتم فيها تطبيق المنهج المبسط وفقا لما يلى :

١. المبالغ المستحقة على المدينيين التجاريين trade receivables أو الأصل التعاقدى contract assets التى تنتج عن معاملات تقع فى نطاق المعيار IFRS 15 ولا تتضمن مكون مالى جوهرى، أو تتضمن مكون مالى جوهرى الا أن المنشأة اختارت

وفقا لسياستها المحاسبية أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى . ويجب تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين والأصول التعاقدية

ويصف المعيار IFRS 15 العقود التى بها مكون مالى جوهرى بأنها تتضمن الاتفاق على أوقات محددة للدفع من قبل العميل مقابل تحويل البضائع أو الخدمات اليه ، وبالتالى فإنه لدى تحديد سعر التحويل فإن المنشأة تعدل المبلغ بحيث يعكس القيمة الزمنية للنقود time value

٢. مبالغ الايجارات مستحقة التحصيل **lease receivables** التى تنتج عن معاملات تقع ضمن المعيار IFRS 17 اذا اختارت المنشأة وفقا لسياستها المحاسبية أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى . ويجب تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع مبالغ الإيجار مستحقة التحصيل ، إلا أنه يمكن تطبيقها بشكل منفصل لكل من المبالغ المستحقة التحصيل من الايجار التمويلى والإيجار التشغيلى.

ويعنى ذلك وفقا لما ذكره (EY ,2014,p.14) أن المنهج المبسط لا يتطلب أن تتتبع المنشأة التغيرات فى المخاطر الائتمانية ، ولكن بدلا من ذلك تقوم بالإعتراف بالمخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة لدى اعداد القوائم المالية . وأنه بالإضافة إلى الحالات المحددة التى أشار اليها المعيار لتطبيق المنهج المبسط ، فإن هذا المنهج ينطبق أيضا من الناحية العملية اذا كان تاريخ استحقاق الأداة المالية سنة واحدة أو أقل .

كما يشير (EY ,2014,p.14) أنه بالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يرى أن منح هذه السياسة سوف يقلل من امكانية المقارنة، إلا أنه يعتقد أن ذلك يخفف من التحفظات من الناحية العملية بشأن تتبع التغيرات فى المخاطر الائتمانية من قبل المنشآت التى لا يتوافر لديها نظم متقدمة لادارة المخاطر .

(٣/٢/١/٢) الأصول المالية المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة

قد تقوم المنشأة بشراء أو إقتناء أصل بقيمة مالية أقل من قيمته الأسمية ، وذلك نظرا لإضمحلال الجدارة الائتمانية للمقترض، وبالتالى ونتيجة لقيام المنشأة بالمخاطرة بشراء أو إقتناء أصل ذات قيمة ائتمانية مضمحلة، فإنها تقوم بدفع عوض مالى مقابل الإقتناء يتناسب مع درجة الجدارة الائتمانية المضمحلة . وقد أفرد المعيار IFRS 9 بندا مستقلا لهذا النوع من الأصول أطلق عليه الأصول المالية المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة ، حيث أوجب على المنشأة فى تاريخ التقرير أن تعترف فقط بالتغيرات المجمعة فى الخسائر المتوقعة على مدى

العمر الإفتراضى منذ الإعتراف الأولى على أنه مخصص خسائر للأصول المالية المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة (الفقرة ٥.٥.١٣). وبالتالى يرى الباحث أن هناك نموذجا واحدا سوف يطبق على هذه الأصول هو نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة . كما يتعين على المنشأة وفقا للمعيار IFRS 9(الفقرة ٥.٥.١٤) أن تعترف فى كل تقرير مالى بمبلغ التغير فى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى على أنه مكسب أو خسارة الهبوط.

ويرى(EY,2014,p.15) أن الأصل المالى يعتبر ذات قيمة مضمحلة اذا تحقق واحد أو اكثر من الأحداث events التى يمكن أن تؤثر سلبا فى التدفقات النقدية المستقبلة. ويورد الملحق أ من المعيار رقم IFRS 9 أمثلة لتلك الأحداث والتى تمثل دليلا على أن الأصل المالى ذات قيمة ائتمانية مضمحلة وهى:

- وجود صعوبات جوهرية بالنسبة للمصدر أو المقترض .
- مخالفة شروط العقد مثل التعثر فى السداد فى تواريخ الاستحقاق ، أو تجاوز موعد الاستحقاق .
- قيام المقرض بمنح تنازلات إلى المقترض لصعوبات اقتصادية أو تعاقدية خاصة بالمقترض.
- أنه يصبح من المحتمل أن المقترض قد يتعرض للإفلاس أو إجراءات ماقبل الإفلاس .
- عدم وجود سوق نشط للأداة المالية بسبب صعوبات مالية .
- شراء أو استحداث أصل مالى بخصم كبير يعكس خسائر ائتمانية متكبدة .

كما أضاف(EY ,2014,p.15) أنه من غير المناسب أن تحدد المنشأة حدثا بعينه ، وبدلا من ذلك يمكن أن تجمع بعض الأحداث التى قد تسبب إضمحلال الائتمان .

(٣/١/٢) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تعرف الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 (الفقرة ب ٥.٥.٢٨) بأنها عبارة عن التقديرات الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، وبمعنى آخر بأنها القيمة الحالية للعجز النقدى cash shortfall ، والذى يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقا للعقد والتدفقات النقدية التى تتوقع المنشأة أن تحصل عليها بالفعل ، وأنه نظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ فى الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات وبالتالى فإنها تنشأ حتى وإن كانت المنشأة تتوقع أن يتم الحصول على التدفقات النقدية بالكامل ولكن فى وقت لاحق بعد تاريخ الاستحقاق الأصلى لها وفقا لشروط العقد .

ويجب على المنشأة أن تقيس المخاطر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية وفقا للمعيار IFRS 9 (الفقرة ٥.٥.١٧) كما يلى :

- القيمة الاحتمالية المرجحة لمبلغ غير متحيز يتم تحديده عن طريق تقييم مدى من النتائج الممكنة .
- القيمة الزمنية للنقود .
- المعلومات المعقولة والمؤيدة التى تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فى تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات مستقبلية بشأن الظروف الاقتصادية .

ولايلزم المعيار IFRS 9 أن تقوم المنشأة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بتحديد كل تصور محتمل، إلا أنها يجب أن تأخذ فى الحسبان احتمال بأن تحدث خسارة ائتمانية حتى وإن كان منخفض جدا(الفقرة ٥.٥.١٨).

ويتمثل الحد الأقصى للفترة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 فى الفترة التعاقدية التى تكون المنشأة معرضة خلالها للمخاطر الائتمانية (الفقرة ٥.٥.١٩). وبالرغم من ذلك فإن المعيار IFRS 9 يشير إلى أن بعض الأدوات المالية تتضمن قرضا ومكون ارتباط لم يتم سحبه ، ولا تستطيع المنشأة وفقا للشروط التعاقدية طلب السداد أو الغاء تلك الارتباطات، ولمثل تلك الأدوات تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة التى تكون فيها المنشأة معرضة للخسائر الائتمانية ، حتى وان إمتدت إلى ما بعد الفترة التعاقدية، طالما لن يتم تقليل الخسائر الائتمانية بإجراءات لادارة المخاطر الائتمانية (الفقرة ٥.٥.٢٠) .

وبالنسبة لارتباطات القروض التى لم يتم سحبها فيجب وفقا للمعيار IFRS 9 أن تأخذ المنشأة الجزء المتوقع من ارتباط القرض الذى سيتم سحبه خلال ١٢ شهر من تاريخ اعداد التقرير ، وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهرا ، والجزء المتوقع من ارتباط القرض الذى سوف يتم سحبه على خلال العمر المتوقع لارتباط القرض وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى(الفقرة ب ٥.٥.٣٠) .

ويرى (EY ,2014,p.19) أنه بالنسبة لعقود الضمانات المالية فسوف يلتزم الضامن بسداد مبالغ فى حالة فشل المقترض الأصلى فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية . وبالتالى فإن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضى سوف يستند على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقع أن يسددها الضامن، وفى هذه الحالة اذا كان الالتزام مغطى بضمانات بالكامل فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية سوف يتم حسابها أيضا بمقدار العجز المقدر فى التدفقات النقدية بالنسبة للأصل محل الضمان .

هذا وقد اشار المعيار IFRS 9 (الفقرة ب ٥.٥.٣٥) إلى أنه يمكن للمنشأة استخدام وسائل عملية عند قياس المخاطر الائتمانية المتوقعة اذا كانت متفقة مع الفقرة ٥.٥.١٧ سالفة الاشارة ،(أى المعلومات المعقولة والمؤيدة التى تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فى تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات مستقبلية بشأن الظروف الاقتصادية) حيث يمكن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة التحصيل على المدينيين التجاريين باستخدام مصفوفة المخصص ، بحيث يتم حساب مخصص على سبيل المثال بواقع ١% بالنسبة للديون التى لم تستحق بعد ، و٢% بالنسبة للديون التى استحقت ولم تسدد لمدة تقل عن ٣٠ يوم ، و٣% بالنسبة للديون التى استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٣٠ يوم وأقل من ٩٠ يوم ، ونسبة ٢٠% بالنسبة للديون التى تجاوزت تاريخ استحقاقها ١٨٠ يوما، منوها أن تطبيق ذلك يعتمد على خبرتها التاريخية حيث يمكن للمنشأة تصنيف الديون إلى مجموعات ذات سمات متشابهة مثل المناطق الجغرافية ونوع المنتج وتصنيف العميل والضمانات ونوع النشاط وهو ما يساعدها فى وضع مصفوفة المخصصات لكل مجموعة.

وقد ورد فى الملحق أ من المعيار IFRS 9 تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا بأنها تمثل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على على مدى العمر الافتراضى الذى يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التى تنتج عن أحداث التعثر فى السداد لأداة مالية والمحتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير .

ومن جهة أخرى فيرى (EY ,2014,p.19) أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ تمثل جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضى للأداة ، والتى تنشأ من أحداث الفشل default events المتوقعة للأداة المالية خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير ، مرجحة باحتمالية حدوث الفشل probability of default

ويخلص الباحث من ذلك أن هناك عدة أمور يجب مراعاتها لدى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهى :

- تقدير العجز النقدى ، وهو يمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها بالفعل ، سواء على مدى العمر الافتراضى للأداة ، أو على مدى ١٢ شهرا والتى تمثل جزءا من العجز النقدى على مدى العمر الافتراضى .
- أن يتم تحديد مقدار هذا العجز بدقة ، وفقا لأسس علمية وعملية سليمة تستند إلى أحداث تاريخية مثل الالتزام بسداد أصل الدين وفوائده فى تواريخ الاستحقاق ، وأحداث حالية ، وتوقعات مستقبلية بشأن الظروف الإقتصادية، والأمر الهام هنا هو ما أكد عليه المعيار أن تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة، وهو ما يتطلب توافر بيانات ومعلومات دقيقة ومن مصادر موثوقة. وبالتالى فلن يقتصر التحليل على البيانات

والمعلومات المتعلقة بالعميل ذاته بل سيمتد ليشمل الصناعة التى يعمل بها وكافة أوجه النشاط الاقتصادى ذات الصلة بنشاط العميل ، واتجاهاتها المتوقعة مستقبليا .

- أن يتم إعطاء احتمالات (سيناريوهات) مختلفة لقيمة العجز ، ويتم ترجيح قيمة كل عجز بإحتمال حدوثة ، وبحيث يتم التوصل إلى قيمة احتمالية واحدة مرجحة للعجز وهو يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء على مدى العمر الافتراضى للأداة ، أو على مدى ١٢ شهر .
- أن يتم الأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ، وذلك من خلال حساب القيمة الحالية للقيمة الاحتمالية المرجحة للعجز النقدى ، للتوصل إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء على مدى العمر الافتراضى للأداة ، أو على مدى ١٢ شهرا .

(٢/٢) أوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار الأمريكى بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية

يتناول الباحث أوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 وكل من معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار الأمريكى على النحو التالى :

(١/٢/٢) أوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى ٢٦ بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية

يحل المعيار IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية ، محل المعيار IAS 39 بشأن الأدوات المالية الإعتراف والقياس (IAS 39 ,2011) وذلك اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨ . ويورد الباحث أهم الملامح الأساسية لأوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة المصرى ٢٦ (معايير المحاسبة المصرية ، ص ص ٥١٤-٦٣٢) المقابل للمعيار IAS 39 ذات الصلة بالإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما يلى:

١. أبقى المعيار IFRS 9 على جميع الأدوات المالية التى تدخل فى المعيار المصرى ٢٦ بشأن الإعتراف والقياس،وأضاف إليها بعض البنود الواردة فى المعيار IFRS 15 بشأن المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين والأصول التعاقدية ، ومبالغ الايجارات مستحقة الدفع التى وردت فى المعيار IFRS 17.
٢. تم تغيير الأسس التى يتم بناء عليها الإعتراف والقياس فيما بين المعياريين ، حيث تم الإنتقال من وضع قواعد محددة وفقا للمعيار المصرى ٢٦ إلى وضع مبادئ يتم بناءا

عليها الإعتراف والقياس وفقا للمعيار IFRS 9 ، وذلك للوصول إلى معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية لتقييم مبالغ وتوقيتات وعدم التأكد الذى يحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية (حماد ، ٢٠١٦ ، ص . ٣٤١)

٣. هناك اتفاق بين المعيارين بأن يكون الإعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام المالى في قائمة المركز المالى عندما تكون المنشأة طرفا فى الأحكام التعاقدية للأداة المالية،وأن يتم القياس الأولى بالقيمة العادلة .

٤. يعتمد التصنيف فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على معايير ومتطلبات قياس مختلفة تجمع ما بين طبيعة الاستثمار المالى وطريقة استخدامه ونية الإدارة والقدرة على الاحتفاظ بالاستثمار ، ويقسم الأصول المالية إلى أربع فئات ، فى حين أن المعيار IFRS 9 يعتمد فى التصنيف على نموذج إدارة أعمال المنشأة لهذا الأصل وخصائص التدفق النقدى التعاقدى له، ويقسم الفئات إلى ثلاث فئات فقط. ويورد الباحث بيان مقارن بين تصنيف الأصول المالية وفقا للمعيارين :

فئات الأصول	معيار المحاسبة المصرى ٢٦	المعيار IFRS ٩
الفئة الأولى	اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر	اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر
الفئة الثانية	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر
الفئة الثالثة	القروض والمديونيات	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
الفئة الرابعة	أصول مالية متاحة للبيع	لايوجد

واشار المعيار ٢٦ أن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تشتمل على الأصول المحتفظ بها لأغراض المتاجرة وتلك التى تقرر المنشأة تبويبها فى هذه الفئة ، وأن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هى أصول لها مبلغ سداد وتاريخ استحقاق محدد ولدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، فيما عدا ماتم تصنيفه فى الفئات الثلاثة الأخرى ، وبالنسبة للقروض والمديونيات فهى أصول مالية ذات تاريخ سداد محدد وغير متداولة فى سوق نشط فيما عدا الأصول التى يتم تصنيفها لأغراض المتاجرة أو متاحة للبيع أو لن يستطيع حاملها استردادها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية . أما بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع فهى تشمل الأصول التى لم تبوب ضمن الفئات الثلاثة الأخرى. ولا تشمل متطلبات الإضمحلال الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فى كلا المعيارين .

٥. يتضمن معيار المحاسبة المصرى ٢٦ قواعد تحظر على المنشأة إعادة تبويب أية أداة مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا فى حالات نادرة يصدر بتحديدها قرار من السلطة المختصة المعنية بإصدار المعايير. ولم يرد هذا الحظر فى المعيار IFRS 9 حيث أجاز إعادة التبويب إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وفقا لشروط معينة .

٦. يتضمن معيار المحاسبة المصرى ٢٦ قواعد تحظر على المنشأة تبويب أى أصل مالى كأصل محتفظ به حتى تاريخ الاستحاق إذا كانت خلال السنة المالية الحالية أو خلال السنتين الماليتين السابقتين قد باعت أو أعادت تبويب أية استثمارات ذات قيمة هامة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ استحقاقها ، مالم يكن تاريخ الاستحقاق قريباً أو تم البيع أو إعادة التبويب بعد قيام المنشأة بتحصيل جزء جوهرى يمثل ٩٠% على الأقل من القيمة الأصلية للأصل المالى ، أو أن يكون البيع مرتبطا بحدث استثنائى يفوق قدرة المنشأة. فى حين أن المعيار IFRS 9 لم يضع مثل تلك القواعد الصارمة ، بل أجاز للمنشأة إعادة تبويب الأصول المالية فى حالة اذا تغير الغرض من نموذج الأعمال بعد الإعتراف الأولى، أو إذا كان هناك تغير جوهرى فى عمليات المنشأة .

٧. استلزم معيار المحاسبة المصرى ٢٦ وجود دليل موضوعى على اضمحلال قيمة الأصل المالى نتيجة لوقوع حدث ائتمانى قبل الإعتراف بخسائر الديون ، وكان لهذا الحدث أثر يمكن تقييمة بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل ، مع عدم الإعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية مهما كانت درجة احتمالها . فى حين أنه وفقا للمعيار IFRS 9 لم يعد من الضرورى وقوع حدث ائتمانى بعد الإعتراف الأولى بالأصل ويتم تحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة فى كل تاريخ تقرير ليعكس التغيرات فى الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ الإعتراف الأولى بها وبالتالى تقديم معلومات أكثر تزامنا عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وبمعنى آخر فقد تم الانتقال من نموذج الخسائر التى تم تكبدها بالفعل incurred loss model" والتى لا يتم الإعتراف بالخسائر إلى حين تحقق أحداث تكشف عن خسائر ائتمانية فعلية credit loss event occurs وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (expected credit losses ECL) ، وبالتالى فإن المنشأة التى لديها أصل مالى يتعين عليها أن تأخذ فى اعتبارها المعلومات المستقبلية المتعلقة بهذا الأصل وعدم التركيز فقط على المعلومات التاريخية وتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة أية خسائر ائتمانية متوقعة فى تاريخ كل تقرير مالى حتى وإن لم تكن قد وقعت أحداث تشير إلى التعثر الفعلى للعميل فى الوفاء بالتزاماته قبل تاريخ التقرير المالى . وهو ما يعنى الإسراع

فى الإعتراف بالخسائر الائتمانية فى أول تقرير مالى بعد الإعتراف الأولى بالأصول المالية حتى وإن لم تستحق أية أقساط أو فوائد عن تلك الأصول طالما أن المعلومات المستقبلية تكشف عن إحتمال تعثر العميل فى السداد خلال الفترة التعاقدية .

٨. وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ فى حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة أحد الأصول المالية تكون هناك عدة طرق تطبقها المنشأة لتحديد قيمة الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة تختلف بحسب إذا كانت الأصول المالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة أو بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أوبالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع

ويخلص الباحث من ذلك أن المعيار IFRS 9 جاء ليبسط الإعتراف والقياس بالأصول المالية ، حيث ألغى كل من فئة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وربط بشكل مباشر بين تصنيف الأصول المالية والقياس اللاحق لها والإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث قسم الأصول إلى ثلاث فئات هى الأصول المالية التى يتم قياسها لاحق بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر ويتعين على المنشأة بالنسبة لهاتين الفئتين الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لهما، فى حين لايسرى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة للاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. ومن شأن إعمال ذلك تسهيل عمل المقارنات وفهم المعلومات المالية من قبل مستخدمى القوائم المالية.

وقد استلزم المعيار ٢٦ وجود أدلة موضوعية تستند على أحداث تاريخية وقعت بالفعل ولا يعتد بأية أحداث مستقبلية كشرط للإعتراف بمخصصات الإضمحلال ، وبالتالى فإنه يتعين الانتظار لحين الحصول على أدلة موضوعية حتى يتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال وتكوين المخصصات اللازمة لها ، فى حين أنه وفقا للمعيارIFRS 9 لا يشترط توافر أدلة موضوعية بل يلزم المنشأة بالاعتداد بالبيانات والمعلومات المستقبلية، والتى يتم بناءا عليها تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة والإعتراف بها كمخصص إضمحلال، مع وضع أكثر من نموذج للقياس اللاحق للخسائر الائتمانية المتوقعة تستند أساسا إلى وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه.

ويثور التساؤل هنا عن مدى تأثير المنهج الذى استحدثه المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك ? وهو ما سيعمل الباحث على الاجابة عليه لاحقا فى هذا البحث.

(٢/٢/٢) أوجه التشابه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 والمعيار الأمريكى بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكى) فى عام ٢٠٠٥ العمل من أجل تحقيق هدف طويل الأجل لتحسين وتبسيط التقرير عن الأدوات المالية ، بهدف تقليل الاختلافات الرئيسية فيما بين المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) ، وقد نتج عن هذا العمل نشر ورقة مناقشة بعنوان "تقليص التعقيد فى التقرير عن الأدوات المالية " . وقام المجلسين فى ٢٠٠٨ وكنتيجة للأزمة المالية العالمية بتكوين مايطلق عليه المجموعة الاستشارية للأزمة المالية(Financial Crisis Advisory Group (FCAG وذلك بهدف تحسين التقارير المالية لزيادة ثقة المستثمرين فى الأسواق المالية . حيث أصدرت المجموعة تقرير فى عام ٢٠٠٩ أشارت فيه إلى أن التأخير فى الإعتراف بخسائر الديون وغيرها من الأدوات المالية والتعقيدات الموجودة فى مناهج الإضمحلال للأنواع المختلفة للأصول المالية تمثل نقطة ضعف أساسية فى المعايير المحاسبية وتطبيقاتها. وبالتالى فقد أوصت المجموعة بإيجاد بديل لنموذج الخسائر المحققة فعلا incurred loss model يعتمد على البيانات المستقبلية . وأعقب ذلك قيام المجلسين فى عام ٢٠١١ بنشر مقترح مشترك تم تنقيحه فى يوليو ٢٠١٢ يقوم على نموذجين للقياس النموذج الأول يتم بمقتضاه حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضى للأداة المالية فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية المتوقعة، فى حين يقتصر النموذج الثانى فى حساب الخسائر الائتمانية لمدة ١٢ شهر فقط فى حالة عدم حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية ، الا أنه كنتيجة للتحفظات العديدة التى تلقتها FASB فقد أصدرت FASB فى أغسطس عام٢٠١٢ نموذج مقترح باسم "current expected credit loss" (CECL) model والذى يستخدم نموذج واحد للخسائر الائتمانية المتوقعة ومن ثم فقد استقر المجلسين على الاستمرار فى اتجاهات مختلفة . ولذلك فقد قام FASB فى يونيو ٢٠١٦ بإصدار معيار جديد رقم ٢٠١٦-١٣ بإسم الأدوات المالية : الخسائر الائتمانية ، قياس الخسائر الائتمانية للأدوات المالية Financial Instruments – Credit Losses (Topic 326) Measurement of Credit Losses on Financial Instruments وقد تناول هذا الإصدار أوجه الاشتباه والاختلاف فيما بين المعيار IFRS 9 وهذا المعيار وفقا لما يلى : (FASB,2016 , pp.281-283)

١. أن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية(الأمريكية) FASB اشتركا فى العمل على تحسين نماذج الإضمحلال منذ عام ٢٠١٢ .

وكلاهما استجاب إلى التحفظات التى تمت اثارتها كنتيجة للأزمة المالية بشأن التأخر فى الإعتراف بالخسائر الائتمانية .

٢. تلقت كل من FASB و IASB تغذيات عكسية مختلفة بشأن النماذج المقترحة للخسائر الائتمانية ، حيث أن أصحاب المصالح فى IASB فضلوا بقوة نموذج للإضمحلال يستخدم منهج القياس المزدوج فى حين أن أصحاب المصالح الأمريكيين فضلوا بقوة المنهج المقترح من قبل FASB بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية.

٣. نظرا لأهمية أصحاب المصالح وإختلاف التغذية العكسية لكل من المجلسين فلم تكن هناك إمكانية التوصل إلى نموذج مشترك على مستوى العالم ، خاصة وأن الممارسات المحاسبية عن الخسائر الائتمانية كانت مختلفة فيما بين GAAP و IFRS .

٤. أنه بالرغم من أن كل من المجلسين أخذ بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ، إلا أن هناك نموذج واحد لل FASB يتطلب أن الخسائر الائتمانية المتوقعة يتم الإعتراف بها للعمر الافتراضى للأداة المالية فى حين أن المعيار IFRS 9 له نموذجين على النحو السالف بيانه .

٥. وفقا للمعيار IFRS 9 فإن كامل قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة يتم قياسها للأصول المالية التى يتضح أن هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى لهذه الاصول ، وهذا يمثل تشابها فى القياس فيما بين ال IASB و FASB حيث أنه تحت أي منهما فإن المنشأة سوف تقيس الخسائر الائتمانية خلال العمر الافتراضى للأداة .

٦. أن FASB يتطلب إجراء تقييم للخسائر الائتمانية على مستوى المحفظة عندما تكون هناك خصائص متشابهة للمخاطر . فى حين أن IASB يرى أن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة سوف يعكس القيمة الاحتمالية المرجحة ولكن الأساليب العملية للقياس لم يتم وصفها . لذلك فإن المعيار IFRS 9 يسمح بتقييم خسائر الديون على مستوى المحفظة استنادا إلى الخصائص المشتركة للمخاطر ومع ذلك فإنه وعلى عكس FASB فإن النتائج الاحتمالية المرجحة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار .

وقد لاحظ الباحث من التعقيبات التى أبداها أصحاب المصالح فى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتركز بوجه خاص فى السلطات الرقابية على البنوك وفى اتحاد المصارف الأمريكية ، حيث أصدرت السلطات الرقابية هناك والمتمثلة فى مجلس محافظى الإتحاد الفيدرالى الأميركى FRB والهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع FDIC إدارة اتحاد الائتمان الوطنى NCUA ومكتب رقابة العملة OCC بيان مشترك (Board of Goernors of the Federal Reserve System &others, 2016) أشار إلى أن

المعيار الأمريكيى الجديد استخدم منهج واحد موضوعى لقياس الإضمحلال بالنسبة لكافة الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة ويشمل ذلك القروض والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وذلك على عكس المعيار القائم حاليا والذى يستخدم عدد من النماذج المعقدة المختلفة فى قياس الإضمحلال . وأنه من منظور رقابى فإن النموذج الجديد سوف يستلزم إجراء تعديلات على بعض مدخلات النماذج الحالية لحساب المخصصات وعلى وجه الخصوص يتطلب الأمر أن يراعى حساب الخسائر للفترة المتبقية من العمر الافتراضى للأداة بدلا من معدلات الخسائر السنوية المطبقة على نطاق واسع حاليا.

كما أشار اتحاد المصرفين الأمريكى(Americam Bankers Association,2016,pp. 1-23) إلى العديد من الأمور الحيوية التى سوف تترتب على تطبيق المعيار الجديد يتمثل أهمها فيما يلى:

- أن المعيار سوف يكون له تأثير ضخم على تكاليف مراجعة المخصصات وتحليل المستثمرين للمخصصات والكيفية التى تدير بها البنوك رأسمالها ، وأن التقديرات الأولية تقدر الزيادة فى المخصصات ستتراوح مابين ٣٠% إلى ٥٠% وسوف يعتمد ذلك بشكل كبير على التنبؤات المستقبلية بالحالة الاقتصادية . ويتطلب المعيار تغيرات جوهرية فى المعلومات التى يحتفظ بها البنك والتحليلات التى يقوم بها .
- أشارت لجنة السياسة العامة الدولية (وهى تجمع يضم أكبر شركات المراجعة فى العالم) أنها سوف تصدر مستند مع نهاية عام ٢٠١٦ يشمل توقعاتها بشان نظم الرقابة الداخلية فى البنوك ، وأنها سوف تقابل تحديات فى مراجعة التقديرات المحاسبية للخسائر الائتمانية ويشمل ذلك المعيار IFRS 9 بالنسبة للشركات خارج الولايات المتحدة بالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة الأمريكية CECL
- بالنسبة لما أثارته بعض البنوك الأمريكية من أنها تطبق بالفعل حاليا منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أنها تحصل على معلومات مستقبلية، فإن اتحاد المصرفيين يرى أن منهج الخسائر المحققة وفقا للمعيار يعتمد أساسا على الخبرة التاريخية ، وأن البيانات التى سوف يحتاجها CECL سوف تكون مختلفة عما تطبقه البنوك حاليا ، حيث أن معظم البنوك ليس لديها بيانات عن الخسائر الائتمانية عن العمر المتوقع للديون وبالتالى فإن البنوك

سوف تحتاج بالإضافة الى البيانات التاريخية أن تقوم بإجراء تغييرات على العمليات التى تقوم بها من أجل الحصول على معلومات مستقبلية .

(٣/٢) مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9

أصدرت لجنة بازل دراسة بعنوان ارشادات بشأن المخاطر الائتمانية والمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (BCBS, 2015) تضمنت المبادئ والإرشادات الرقابية بشأنها، وإرشادات رقابية بشأن تطبيق المعيار IFRS 9 ، ويتناول الباحث فيما يلى مرئيات لجنة بازل التى جاءت فى هذه المقررات بشأن المعيار IFRS 9 :

١. تتوقع اللجنة أن البنوك سوف تقوم بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة التعرضات الائتمانية ، وأن عدم تكوين مخصصات سوف يكون نادرا ، نظرا لأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تكون من خلال الترجيح الاحتمالى للمبلغ الذى يعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية .
٢. تتوقع اللجنة أن البنوك سوف تضع منهج نشط لتقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فترة ١٢ شهر، والذى يمكنها من تحديد التغيرات فى المخاطر الائتمانية فى الوقت المناسب ، وأن تقدير هذه الخسائر يجب أن يعكس تقديرات الادارة الائتمانية وفقا لخبراتها ، ويعكس التقديرات الاحتمالية المرجحة غير المتحيزة للخسائر الائتمانية المتوقعة أخذا فى الاعتبار مدى من النتائج المحتملة . ويجب أن تكون المنهجية المستخدمة فى تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهر قوية فى كل الأوقات ويجب ان تسمح بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة فى الوقت المناسب .
٣. بالنظر إلى أن المعيار IFRS 9 لا يعطى تعريفا بشكل مباشر للفشل Default ، ولكن يطلب من المنشآت أن تعرفه بما يتسق مع الإدارة الداخلية للمخاطر الائتمان ، فتوصى اللجنة بأن يتم استخدام تعريف الفشل الوارد فى معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ، والذى يتطلب توافر معيار نوعى يجب ان يراعيه البنك وهو قناعته بأن العميل لن يقوم بالوفاء الكامل بالتزاماته الائتمانية تجاه الجهاز المصرفى إلا بعد اتخاذ إجراءات من قبل البنك مثل التنفيذ على الضمانات، ومؤشر موضوعي بأن المدين قد توقف عن السداد لمدة تبلغ ٩٠ يوما أو تزيد لجزء جوهرى من مديونيته تجاه الجهاز المصرفى . كما ترى لجنة بازل أن السلطات الرقابية قد تضع فترة زمنية تصل إلى ١٨٠ يوم بالنسبة لبعض أنواع الائتمان مثل ائتمان التجزئة أو المديونيات على القطاع العام وذلك وفقا لظروف

الدولة ، وبالرغم من ذلك فإن تلك الاحتمالية لا يجب اعتبارها استثناءا من قاعدة ٩٠ يوم التى وردت فى المعيار IFRS 9 كمؤشر للفشل المالى .

٤. ترى اللجنة أن المعيار IFRS 9 يتطلب توافر بيانات وتحليلات واستخدام تقديرات ائتمانية مبنية على خبرة، خاصة فيما يتعلق بالتعرضات التى تعانى من الزيادة الجوهرية فى المخاطر الائتمانية، وكذلك ما يتطلبه القياس المطلوب للمخاطر الائتمانية المتوقعة عن فترة ١٢ شهر ، وأنه يتعين أن يتم تحديث القياس فى كل تقرير مالى وتسجيل التغيرات من خلال حساب المخصص . كما يتعين على البنك أن يتابع monitor هذه التعرضات بشكل وثيق للتأكد من الانتقال فى الوقت المناسب من القياس على مدى ١٢ شهر إلى القياس على أساس العمر الافتراضى للأداة .على إعتبار أن التعرضات عالية المخاطر من المتوقع أن تكون ذات تقلبات أكبر وتتسم بسرعة الان خفاض فى الجدارة الائتمانية . وبالتالى فيجب أن تكون هناك حوكمة ، وسوف تحتاج البنوك إلى تطبيق نظم تكون قادرة على التعامل وبشكل منهجى لتقييم الكمية الكبيرة من المعلومات التى سوف تكون مطلوبة للحكم على مإذا كان هناك تعرض أو تعرضات حدث بها زيادة جوهرية فى الخسائر الائتمانية المتوقعة . وأنه من الأهمية التأكد من الاتساق فى التطبيق.

٥. أن هناك نطاق واسع من المعلومات سوف يحتاجه البنك لدى تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9. وبشكل عام فسوف تشمل معلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والإقتصاد على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمى بالنسبة لمقترض بعينه أو مجموعة مقترضين لديهم ذات الخصائص الائتمانية ، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية والاستراتيجية للمقترض .

٦. من الأهمية أن تأخذ البنوك فى اعتبارها أن تحديد خسائر الديون يعتبر نقطة بداية للوقوف على الإضمحلال فى الوقت المناسب (عدة أشهر أو فى بعض الحالات سنوات) وذلك قبل الوقوف على أدلة موضوعية تظهر التأخر فى التعرضات الائتمانية . وعلى سبيل المثال فإنه فى محافظ ائتمان التجزئة فإن الاتجاهات غير المواتية فى عناصر الاقتصاد الكلى والمقترض (مثل القطاع الذى يحصل منه على الدخل) سوف تقود بالتبعية إلى زيادة المخاطر الائتمانية قبل التوصل إلى بيانات بشأن التأخر فى السداد . ولذلك فإن اللجنة تعتقد بأنه لكى يتم الوفاء بمتطلبات المعيار رقم IFRS 9 بشكل مناسب فإنه يتعين على البنوك أن يكون لديها تحليلات مؤيدة تربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلى وسلوك المقترض بالنسبة لمحفظة المخاطر الائتمانية. ويتأتى ذلك من خلال تحليل البيانات فى الماضى وإجراء التقديرات المبنية على الخبرة للمعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية .

٧. ترى اللجنة أنه يجب على البنوك أن تراعى مايلى لدى تقييم مدى حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية:

- أن البنك قد قام فى تاريخ القوائم المالية برفع سعر الفائدة على القرض الجديد الممنوح لذات العميل أو ذات الفئة من العملاء بالمقارنة بسعر الفائدة الذى سبق أن حدده البنك عند منح الائتمان لهم من قبل، وذلك نتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية .
- اتخاذ الادارة قرار بزيادة الضمانات و/أو ومتطلبات جديدة للتعرضات الجديدة التى تكون مماثلة للتعرضات التى تم منحها بالفعل نظرا للتغيرات فى المخاطر الائتمانية .
- انخفاض درجة الجدارة الائتمانية الخاصة بالعميل الصادرة من مؤسسات التقييم الائتمانى ، أو التى افرزها نظام التقييم الداخلى للبنك .
- وجود مؤشرات داخلية تشير إلى أن الائتمان المنتظم يواجه نقاط ضعف لم تكن قائمة عن الإعتراف الأولى .
- التدهور فى العناصر ذات الصلة (التدفقات النقدية المستقبلية) المتعلقة بالمدين أو مجموعة المدينيين.
- منح استثناءات للعميل بموجب تسوية أو إعادة هيكلة .

٨. بالاضافة إلى المؤشرات التى تم الاستناد اليها لتحديد الزيادة المحددة فى المخاطر الائتمانية للتعرضات، فإنه يجب أيضا على البنوك أن تأخذ فى الاعتبار العناصر العامة التالية :

- التدهور فى المؤشرات الاقتصادية الكلية والتى تكون ذات صلة بمقترض بعينه أو مجموعة من المقترضين، ويجب أن يعتمد تقييم مؤشرات الاقتصاد الكلى على معلومات كافية عن مخاطر الدول والمنشآت وغيرها من المقترضين.
- التدهور فى القطاع أو فى الصناعة ذات الصلة بنشاط العميل .

٩. إن التغيرات الصغيرة فى الجدارة الائتمانية يمكن أن يترتب عليها زيادة كبيرة فى احتمالية الفشل وبالتالى فإنه من الممكن التوصل إلى وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية حتى قبل أن ينخفض التعرض بدرجة جدارة ائتمانية واحدة .

١٠. قد تكون هناك حالات نادرة إحصائيا يمكن أن يحدث فيها التدهور فى ظروف محددة ، أو تكون هناك بعض العناصر تسير فى اتجاه عكسى فى حين أن عناصر أخرى تتحسن . وهنا تؤكد اللجنة على أن البنوك يجب أن تحوكم الإجراءات وتكون لديها القدرة على الموازنة المنطقية بين العناصر الايجابية والسلبية.

١١. أن نموذج مجلس معايير المحاسبة الدولية نموذج نسبى بمعنى أن تقييم وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية يقوم على المقارنة بين المخاطر الائتمانية للتعرض فى تاريخ التقرير بالمقارنة بالإعتراف الأولى للوقوف على ما اذا كانت المخاطر الائتمانية زادت بشكل جوهرى . وتقضى الفقرات من ٤٠ إلى ٤٢ من الإرشادات التنفيذية للمعيار IFRS 9 Financial Instruments,Impementation Guidance , 2014) IFRS 9

) أن تضع البنوك حد أقصى للمخاطر الائتمانية لمحافظ معينة منذ تاريخ الإعتراف الأولى . وقد أكدت لجنة بازل على أنه فى حالة تعدى المخاطر هذا الحد الأقصى تتحول إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

١٢. تتوقع اللجنة أن تقوم البنوك بتطوير طرق لمراجعة الجودة لتقييم الزيادة الجوهرية فى المخاطر الائتمانية. وهذا يشمل بعض أشكال معالجة التعرضات فى الوقت المناسب .

١٣. ترى اللجنة أن التيسيرات التى سمح بها المعيار IFRS 9 لتسهيل التنفيذ وتخفيف العبء على قطاع عريض من المنشآت فى الإعتراف من غير المناسب استخدامها على المستوى الدولى بالنسبة للبنوك النشطة والبنوك ذات العراقة فى ممارسة النشاط والاقراض ، وبالتالى فإن تكلفة الحصول على هذه المعلومات من قبلها لن تعتبر من قبل اللجنة تكلفة ووقت لا لزوم لها. كما تتوقع اللجنة أنه فى حالة استفادة البنوك من تلك الاستثناءات يجب أن تقدم مبررات واضحة مؤيدة بمستندات وايضاحات ، وسوف تحتاج إلى مزيد من التمحيص من قبل السلطات الرقابية لتحديد مدى مناسبتها.

١٤. يجب على المنشأة أن تحدد المعلومات المؤيدة والمنطقية بدون تكلفة وجهد غير مبرر. وتتوقع اللجنة أن تطبق البنوك ذلك فى أضيق الحدود نظرا لأن نموذج المعيار IFRS 9 يقدم تحسينات أساسية فى قياس الخسائر الائتمانية . وبالتالى فإن اللجنة تتوقع من البنوك أن تقوم بتطوير أنظمة وإجراءات لاستخدام وتأييد المعلومات المطلوبة لتحقيق أعلى جودة من أجل التنفيذ القوى والمتسق لهذا المنهج . وهذا قد يتطلب تكلفة للاستثمار فى نظم جديدة وإجراءات ولكن اللجنة تعتبر أن المزايا طويلة الأجل للتنفيذ عالى الجودة تفوق بكثير التكاليف المرتبطة بها ، وبالتالى لا يمكن اعتبارها غير مبررة .

١٥. أعطى المعيار IFRS 9 استثناء للنموذج العام بالنسبة للتعرضات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة، بحيث يكون لدى الجهات الخيار فى عدم تقييم ما إذا كان قد حدثت زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى، وذلك لتخفيض التكاليف التشغيلية بشأن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة فى تاريخ التقرير. وترى اللجنة أنها تتوقع أن البنوك سوف تقوم بالتقييم فى الوقت المناسب لحدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية لكافة التعرضات الائتمانية ، وبالتالي فإن استخدام هذا الاستثناء قد يعكس جودة منخفضة فى تنفيذ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمعيار IFRS9. وترى اللجنة أن هذا الاستثناء يستخدم من قبل البنوك فقط فى حالة وجود أدلة واضحة بأن تطبيقها سوف يكون له تأثير محدود فى تاريخ الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياس المخصص.

١٦. تتفق اللجنة مع المعيار IFRS 9 بأن التأخر فى السداد يعد مؤشرا على حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية ، وترى اللجنة أنه يتعين على البنوك تقييم المخاطر الائتمانية والإجراءات الادارية لتقييم الزيادة فى المخاطر الائتمانية فى حالة التأخر فى السداد . وتتوقع اللجنة من البنوك بأن تستند إلى مدة تزيد على ٣٠ يوما للتأخر فى السداد كمؤشر للانتقال إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لعمر الأداة، وأن ذلك يجب أن يعتمدعلى معلومات مستقبلية مؤيدة ومنطقية ، كما تتوقع اللجنة أن البنوك لن تعتمد على مؤشر التاخر فى السداد لمدة ٣٠ يوم إلا فى حالة اذا توصلت أنه لا توجد علاقة ملموسة بين المعلومات المستقبلية مؤيدة ومنطقية والمخاطر الائتمانية أو أن تلك المعلومات لايمكن الحصول عليها بدون تكلفة وجهد غير مبرر.

(٤/٢) المتطلبات الرقابية للبنك المركزى المصرى بشأن الخسائر الائتمانية(خسائر الإضمحلال)

تتمثل الضوابط الرقابية للبنك المركزى المصرى فى التعليمات التى أصدرها بشان أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات فى عام ٢٠٠٥ ، وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك والتى أصدرها عام ٢٠٠٨ . ويتناول الباحث فيما يلى أهم ماجاء فى تلك الضوابط الرقابية بشان مخصص الإضمحلال :

(١/٤/٢) أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات

اعتمد مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ القواعد المتعلقة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات لكل من المؤسسات، والقروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى، إضافة إلى القروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية . ويوجز الباحث فيما يلى أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية لكل فئة على حدة :

(١/١/٤/٢) أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية للمؤسسات Corporates

يجب أن يراعى **البنك لدى تحديد الجدارة الائتمانية العوامل التالية:**

- تحليل لإدارة المؤسسة مع توضيح الكوادر الفنية وخبرتها وكذا إستراتيجية الإدارة ووسائل تحقيقها.
- تحليل للصناعة / السوق وأهم المنافسين وحصة المؤسسة فى السوق.
- نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل

- نتائج الاستعلامات الحديثة عن العميل ومعاملاته مع البنوك الأخرى والزيارات الميدانية.
- موقف التزامات العميل قبل الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.
- البيان المجمع عن العميل والأطراف المرتبطة
- تحليل لحركة معاملات العميل مع البنك

كما يجب على البنك لدى تحديد **فئات الجدارة الائتمانية** للعميل (Obligor Risk Rate/ORR) الاستناد إلى عشرة مؤشرات ، كل مؤشر مقسم إلى عشرة فئات بحيث تعبر الفئة الأولى عن أعلى جدارة ائتمانية فى المؤشر فى حين تعبر الفئة الأخيرة عن أدنى جدارة ائتمانية فى المؤشر. وهذه المؤشرات هى :

١	استقرار الصناعة	٦	الموقف المالى
٢	استقرار المؤسسة	٧	الإدارة والرقابة الداخلية
٣	القدرة التنافسية للمؤسسة	٨	التعامل مع المشاكل القانونية
٤	مؤشرات ونتائج الأداء التشغيلى	٩	هيكل التمويل والتسهيلات
٥	التدفقات النقدية	١٠	الأرصدة المستحقة السداد

وفى ضوء النتائج التى يتوصل إليها البنك فى كافة تلك المؤشرات مجتمعة يجب عليه أن يصنف العميل من حيث درجة الجدارة الائتمانية فى أى فئة من الفئات العشرة ، حيث يعتبر البنك المركزى أن الفئات السبعة الأول تعد ديون منتظمة وبالتالى فيعد المخصص المكون لها وهو يتراوح من صفر % فى الفئة الأولى إلى ٣% فى الفئة السابعة مخصص عام ، فى حين أن الفئات الثلاثة الأخيرة تعد ديون غير منتظمة ويكون لها مخصصات محددة بواقع ٢٠ للفئة الثامنة (دون المستوى) و٥٠% للفئة التاسعة (مشكوك فى تحصيلها) و١٠٠% للفئة العاشرة (رديئة)

(٢/١/٤/٢) أسس تصنيف القروض لأغراض استهلاكية، والقروض العقارية للإسكان الشخصى

يقصد بالقروض لأغراض استهلاكية هى تلك القروض الممنوحة من البنك لعملائه من الأفراد بغـرض تمويـل احتياجات شخصية أو شراء سلع وخدمـات، وتشمـل الأرصـدة المدينة الناتجة عن استخدام البطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصى، والقروض الشخصية التى تُمنح بغرض تغطية الاحتياجات الشخصية للعميل كشراء السلع المُعمرة. فى حين يقصد بالقروض العقارية للإسكان الشخصى هى تلك الممنوحة بغرض إقتناء أو تجديد وحدات سكنية بغرض الإسكان الشخصى. ويتعين على البنوك لدى إقرار الحدود التى يتم منحها لكل عميل استخدام البنوك لأسلوب التقييم الرقمى وذلك بإعطاء درجات لكافة عناصر التقييم التى تتضمن مستوى الدخل الشهرى للعميل ، ومدى استقرار مستوى الدخل ، والملاءة ، والضمانات ، والمعاملات مع الجهاز المصرفى ، والسمعة ، والوظيفة ، والسن ، والحالة الاجتماعية ، ومستوى التعليم

ويتم التصنيف وتكوين المخصص لتلك القروض حسب فترة التأخير فى السداد حيث يتم تصنيف القروض إلى أربعة فئات الفئة الأولى قروض منتظمة ويحسب لها مخصصات بواقع ٣% والفئات الثلاثة الأخرى ديون غير منتظمة (دون المستوى ، ومشكولك فى تحصيلها ورديئة) ويحسب لها مخصصات تترامح من ١٠-٢٠% لفئة دون المستوى و ٤٠-٥٠% بالنسبة لفئة المشكوك فى تحصيلها و١٠٠ % للديون الرديئة ، والمعيار الوحيد الحاكم هو فترة التأخر عن السداد .

(٣/١/٤/٢) أسس تصنيف القروض الصغيرة للانشطة الاقتصادي

يقصد بالقروض الصغيرة هى تلك القروض الممنوحة من البنك للحرفيين وأصحاب المهن ومشروعات الشباب، والمؤسسات التى لا يجاوز حجم أعمالها مليون جنيه ، ويتم تطبيق ذات المنهج بالنسبة لفئة القروض لإغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى حيث يتم تقسيم فئات التصنيف إلى أربعة فئات ، إلا أن هناك بعض الاختلافات فى تحديد المدد اللازمة لاعتبار القرض غير منتظم وفى تحديد نسبة المخصصات حيث يتم طلب مخصصات محددة بواقع ٢٠%و ٥٠% و١٠٠% للقروض غير المنتظمة على التوالى .

(٢/٤/٢) قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك

أصدر البنك المركزى المصرى فى ديسمبر ٢٠٠٨ قواعد وأسس إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس، وهى تعتمد فى جوهرهاعلى معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦) وفيما يلى أهم الأحكام التى وردت بتلك القواعد ذات الصلة بالإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية :

(١/٢/٤/٢) تصنيف الأصول المالية

تقضى قواعد البنك المركزى المصرى بأن يقوم البنك بتصنيف استثماراته المالية عند الإعتراف الأولى بين المجموعات التالية :

- أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، وهى تشمل الأصول المالية بغرض المتاجرة والأصول التى تم تبويبهاعند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق : وهى أصول مالية ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى ادارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .
- استثمارات مالية متاحة للبيع : وهى تمثل أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة الى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .
- قروض ومديونيات : وهى تمثل أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشطة فيما عدا :
  - الأصول التى ينوى البنك بيعها فورا أو فى مدى زمنى قصير، يتم تبويبها فى هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر
  - الأصول التى بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الإعتراف الأولى بها .
  - الأصول التى لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلى فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية .

(٢/٢/٤/٢) الإعتراف الأولى والقياس اللاحق للأصول المالية

تقضى قواعد البنك المركزى بأن يتم الإعتراف الأولى والقياس اللاحق للأصول المالية وفقا لما يلى :

- يتم الإعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإعتراف أولا بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

(٣/٢/٤/٢) الإعتراف بالخسائر الائتمانية (الإضمحلال) للأصول المالية

تقضى قواعد البنك المركزى بأن يقوم البنك فى تاريخ كل ميزانية بتقدير مإذا كان هناك **دليل** على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويعد الأصل المالى أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الإضمحلال، عندما يكون هناك **دليل موضوعى** على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وقد وضعت القواعد عدة مؤشرات للبنك لتحديد وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال ، أكدت عليها التعليمات التفسيرية التى أصدرها البنك المركزى لاحقا لتلك القواعد هى:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع افلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو اعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قان ونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، **ولا يدخل فى ذلك خسائر الديون المستقبلية التى لم يتم تحملها بعد**، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام خساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان فى قائمة الدخل .

وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التى لم تتوافر فى الفترة التى تم خلالها تحديد مقدارة الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا .

(٤/٢/٤/٢) قياس خطر الائتمان

تقضى قواعد البنك المركزى أنه يلزم لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ينظر البنك فى ثلاثة مكونات كما يلى:

- احتمالات الإخفاق(التأخر) Probability of default من قبل العميل أو الغير فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له الذى يستنتج من البنك الرصيد المعرض للاخفاق Exposure at default
- خطر الاخفاق الافتراضى Loss given default

(٥/٢) أثر المعيار IFRS 9 والضوابط الرقابية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة بسبب تأثيرها المباشر على مستخدمى هذه المعلومت، فالمعلومات عالية الجودة لها منافع متعددة حيث تساعد مستخدميها على

قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها . وقد إعتمدت دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٧) فى تحديدها لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية على مدخلين الأول، ويطلق عليه منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات حيث يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمى القوائم المالية، والثانى ويطلق عليه مدخل الحوكمة ، ويركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الشركة . كما أشارت دراسة (Cohen et al. 2007) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الخصائص النوعية لهذه المعلومات حيث تؤدى دورين إحداهما دور تقييمى (حيث يستخدم المستثمرين المحتملين التقارير المحاسبية فى تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة) والآخر دور إشرافى حيث يعتمد حملة الأسهم الحاليين على نفس التقارير لمراقبة تجنب المدير للمخاطر.

ويشير إطار إعداد وعرض القوائم المالية فى المعايير المحاسبية المصرية (معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥، الجزء ٣ ص ص٢٥-٣٣) ، إلى أنه لكى يمكن أن تصبح المعلومات المالية مفيدة فيجب أن تكون **ملائمة وتعرض بصدق** ما يجب عرضه ، وتتحسن فائدة المعلومات المالية إذا كانت **قابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها وتصدر فى الوقت المناسب وقابلة للفهم** . وبالتالى فقد فرق المعيار بين الخصائص النوعية الأساسية وهما **الملاءمة والمصداقية** ، والخصائص المساندة التى تحسن من الخصائص النوعية . ويوجز الباحث فيما يلى ماجاء فى المعيار بشان الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية وهى الملاءمة والمصداقية وفقا لما يلى:

<u>الملاءمة</u>

تكون المعلومات المالية ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث فرق فى القرارات التى يتم اتخاذها من قبل المستخدمين ، وذلك اذا كان لديها **القيمة التنبؤية أو التأكيدية أو كليهما.** ويكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان يمكن استخدامها كمدخل للعمليات التى يعتمد عليها المستخدمين لتوقع النتائج المستقبلية . ويكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية إذا ما توفر بها معلومات حول التقييمات السابقة . وهما مترابطتان فالمعلومات التى لها قيمة تنبؤية فى كثير من الأحيان يكون لها أيضا قيمة تأكيدية .

ويرتبط بالملاءمة **الأهمية النسبية** حيث تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثرعلى القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية، وبالتالى فإن الأهمية النسبية لمنشأة هى جانب من الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود أو كليهما.

المصداقية

تشير معايير المحاسبة المصرية إلى أنه لكى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تعرض الظواهر بمصداقية، ولكى تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تتصف بثلاث خصائص وهى أن تكون **مكتملة ومحايدة وخالية من الخطأ .**

كما أشار المعيار إلى أن العملية الأكثر كفاءة وفاعلية لتطبيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية تتكون من ثلاثة عناصر هى :

- الظاهرة الاقتصادية التى من المحتمل أن تكون مفيدة لمستخدمى المعلومات المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية .
- تحديد نوع المعلومة لهذه الظاهرة والتى ستكون أكثر ملاءمة إذا توفرت ويمكن عرضها بمصداقية .
- تحديد ما إذا كانت تلك المعلومة متاحة ويمكن عرضها بمصداقية .

ويتناول الباحث فيما يلى رؤيته بشأن أثر المعيار رقم IFRS 9 ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية :

١. إن الانتقال فى الإعتراف بالخسائر الائتمانية من منهج الخسائر المحققة وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ إلى الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 ، يؤدى إلى أن تكون المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاحتياجات متخذى القرارات ، فتؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية .
٢. إن تطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة من شأنه زيادة المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمى القوائم المالية ، حيث سيزيد من قدرتهم التنبؤية نظرا لأن منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة لايعتمد فقط على البيانات التاريخية والحالية ولكن يعتمد بشكل أساسى على المعلومات المستقبلية ، وبالتالى فهو يوفر معلومات إضافية عن المستقبل بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية تزيد من قدرتهم التنبؤية .
٣. إن تطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة من شأنه زيادة الدور التأكيدى للمعلومات المحاسبية ، حيث أن البيانات المتعلقة بالإعتراف بتلك الخسائر تعتمد على مصادر متعددة داخليا من خلال البيانات التاريخية والحالية عن العميل وتطور الائتمان الممنوح له خلال فترة زمنية ، وخارجيا بالنسبة للوضع الحالى للعميل فى السوق ، بالاضافة إلى بيانات مستقبلية تتعلق بالتحليل الكلى للظروف الاقتصادية العامة فى المستقبل وقياس مدى تأثيرها على نشاط العميل وقدرته الائتمانية على الوفاء بالتزاماته ، وبالتالى فإنه

يزيد من الدور التوكيدى للمعلومات المحاسبية نظرا لتعدد المصادر التى يتم الاستناد اليها وشمولها للماضى والحاضر والمستقبل .

٤. إن المعيار IFRS 9 قد أخذ فى إعتباره الأهمية النسبية كعنصر هام يرتبط بشكل وثيق بالملاءمة حيث استثنى الأدوات المالية منخفضة المخاطر من المنهج العام الذى يشتمل على نموذجين للإعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى العمر الافتراضى أو على مدى ١٢ شهر حسب ما إذا كان هناك زيادة فى المخاطر الائتمانية من عدمه حيث سمح بقيام المنشأة مباشرة بالإعتراف بالخسائر عن ١٢ شهرا دون الحاجة إلى دراسة ما اذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر من عدمه . كما أعفى المعيار IFRS 9 المنشآت من الاستناد إلى معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة لتقرير ما اذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية ، بحيث يمكنها الاكتفاء بالمعلومات التاريخية والحالية ، إذا رأت أنها تتحمل تكلفة أو تأخذ وقت غير مبرر .

٥. . أقر المعيار IFRS 9 أيضا من منظور الأهمية النسبية منهج مبسط بالنسبة لبعض الأدوات المالية وهى الارصدة المستحقة على المدينين والأصول التعاقدية والايجارات المستحقة الدفع من حيث الاعتراف مباشرة بالخسائر الائتمانية المتوقعة عن العمر المتوقع للأداة دون إجراء دراسة للزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية .

٦. أقر المعيار IFRS 9 أيضا من منظور المواءمة بالنسبة للأصول التى يتم شراؤها بقيمة ائتمانية مضممحلة أن يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية الخاصة بها عند أول تقرير مالى بعد الإعتراف الأولى عن العمر المتوقع للأداة دون الحاجة إلى وضع أكثر من نموذج .

٧. أن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 من شأنه المساعدة فى اكتمال المعلومات المحاسبية ، حيث يتعين أن يكون لدى المنشأة بيانات ومعلومات مكتملة عن الماضى والحاضر والمستقبل على مستوى العميل والظروف الاقتصادية ، ويتطلب تحليلات على المستوى الجزئى والكلى، ويمتد ليشمل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن العمر الافتراضى للأداة فى حالة وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية ، وهو مايعطى صورة متكاملة عن تلك الخسائر ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية .

٨. فيما يتعلق بالحيدة والخلو من الخطأ فيرى الباحث أن البيانات والمعلومات العديدة والمصادر الكثيرة التى يتعين الاستناد اليها لدى الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل تحديا بشأن حيدة البيانات وخلوها من الخطأ ، وبالتالى فإن الأمر يتطلب توافر نظام محكم وحوكمة سليمة ونظم رقابية لضمان الحيدة والخلو من الخطأ .

٩. يساهم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 فى زيادة كفاءة وفاعلية الملاءمة والمصداقية للمعلومات المحاسبية من خلال رصده للظواهر الاقتصادية التى من المحتمل أن تكون مفيدة لمستخدمى المعلومات المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية ، حيث يتطلب المعيار الحصول على المعلومات المستقبلية التى يمكن الاعتماد عليها والموثقة ، كما يساهم المعيار فى إنتقاء المعلومة ذات الصلة بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، سواء كانت تلك المعلومات نوعية أو كمية .

١٠. ترى لجنة بازل أنه من غير المناسب بالنسبة للبنوك الاستفادة من التيسيرات العملية التى سمح بها المعيار بشان عدم تقييم الأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة كما ترى أنه من غير المناسب بالنسبة للبنوك الاستفادة من عدم التعويل على المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة اذا كانت ستتحمل تكلفة ووقت غير مبرر. ويرى الباحث أنه بوجه عام فى حالة استفادة البنوك بتلك التيسرات فسوف يكون لذلك تأثير سلبى على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك ، حيث أن هذه التيسرات قد تتناسب مع المنشآت الأخرى غير المصرفية التجارية أو الصناعية .

١١. أن المؤشرات المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية لتأخذها البنوك فى الاعتبار للوقوف على وجود زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية سواء تلك التى لها صلة بالعميل أو بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ، من شأنها أن تساهم فى زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية، وبالتالى تنعكس ايجابا على جودة المعلومات المحاسبية .

١٢. أن الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء تستند بشكل جوهرى على البيانات التاريخية ، وبوجه خاص مدى الالتزام بالسداد فى تواريخ الاستحقاق، كما أنها تطالب البنوك بتكوين مخصصات وفقا لنسب رقابية محددة ، تعد بمثابة قواعد جامدة صارمة لا تعطى مرونة مناسبة للبنك لتقرير المخصص المناسب وفقا للمعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، وبالتالى فإنها ليس لها تأثير إيجابى على جودة المعلومات المحاسبية .

١٣. أن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى تستند أساسا على معيار المحاسبة المصرى ٢٦ وبالتالى فهى تستند فى الإعتراف بالخسائر الائتمانية على منهج الخسائر المحققة وليس المتوقعة بما لذلك من إنعكاسات على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك .

(٦/٢) دراسة تحليلية للإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية فى القوائم المالية للبنوك المصرية

قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية فى القوائم المالية لعدد إحدى عشر بنك مصرى تمثل مايزيد عن 54% من إجمالى أصول البنوك المصرية ، وفقا لما يلى :

اسم البنك	تاريخ القوائم المالية	إجمالى الأصول (مليون جنيه)
البنك الأهلى المصرى	٢٠١٥/١٢/٣١	٥٥٩٤١٠
بنك مصر	٢٠١٥/٦/٣٠	٣٣١١٧١
بنك القاهرة	٢٠١٥/١٢/٣١	٩١٤٤٠
البنك التجارى الدولى	٢٠١٥/١٢/٣١	١٧٩١٩٣
بنك الاسكندرية	٢٠١٥/١٢/٣١	٤٧٥١٧
بنك قناة السويس	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٢٩٥٠
البنك المصرى لتنمية الصادرات	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٤٥٢٨
بنك الإمارات دبى الوطنى	٢٠١٥/١٢/٣١	٣٢١٥٧
بنك الاتحاد الوطنى – مصر	٢٠١٥/١٢/٣١	١٢٩٩٢
بنك كريدى أجريكول	٢٠١٥/١٢/٣١	٣١٩١٦
البنك العربى الأفريقى	٢٠١٥/١٢/٣١	١٣٤٦٨
إجمالى أصول بنوك العينة		**١٣٤٦٧٤٢**
إجمالى أصول البنوك فى ٢٠١٥/١٢/٣١		**٢٤٨٥٥٠١**

(المصدر: القوائم المالية المنشورة فى المواقع الالكترونية لكل بنك)

وقد أسفرت دراسة الباحث للقوائم المالية عما يلى :

١. بوجه عام فإن كافة القوائم المالية يتم إعدادها وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى ، ويتم استخدام نفس المصطلحات والعبارات والتبويبات كما جاء فى القواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى .

٢. **الأدوات المالية التى تخضع للإعتراف بالخسائر الائتمانية** (متطلبات الإضمحلال) ، تضمنت كافة القوائم أن البنك يتعرض لخطر الإئتمان وهو الخطر الناتج عن إحتمال عدم وفاء أحد الأطراف بتعهداته. ويتمثل خطر الإئتمان بصفة أساسية **فى أنشطة الإقراض التى ينشأ عنها القروض والتسهيلات، وأنشطة الإستثمار التى يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين** . كما يوجد خطر الإئتمان أيضا فى الأدوات المالية غير

المعترف بها بالقوائم المالية مثل إرتباطات القروض. ويتمثل الغرض الرئيسى من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان فى التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit نفس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض أما الإعتمادات المستندية Documentary letters of credit التى يُصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة فتكون غالباً مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل مقارنة بالقرض المباشر. **وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الحد المصرح به للقروض أو الضمانات أو الإعتمادات المستندية** لذا فإن حجم تعرض البنك لمخاطر الإئتمان الناشئة عن مثل تلك الإرتباطات يوازى إجمالى إرتباطات الإئتمان غير المستخدمة .إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع يقل عادة عن حجم الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لان أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة .ويراقب البنك المدة من تاريخ الموافقة على منح الإئتمان وحتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بارتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

٣ **الإعتراف بالخسائر الائتمانية** (إضمحلال الأصول المالية) ، تشير القوائم المالية أن البنك يقوم فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية .ويُعد الأصل المالى (.أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلا ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون **هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل يؤثر على التدفقات النقدية (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية)التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.**

٤ **قياس خسائر الإضمحلال** : تشير القوائم المالية أنه يتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل ، مع مراعاة مايلى :

- يقوم البنك بقياس عبء الإضمحلال من خلال تقييم إحتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . ويقوم البنك بتطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً ويتم تقسيم عملاء البنك **إلى أربع فئات للجدارة** ،**وهى ديون جيدة والمتابعة العادية والمتابعة الخاصة وائديون غير المنتظمة** ، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة .
- بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة سالفة الذكر، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى .

وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد الصادرة من البنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة . ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين .ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان والتى وردت فى كافة القوائم المالية للبنوك المصرية محل العينة :

تصنيف البنك المركزى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقا لنسب الجدارة الائتمانية	التصنيف الداخلى	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطرمنخفضة	صفر%	١	ديون جيدة
٢	مخاطرمعتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطرمناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطرمقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديا	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج إلى عناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردئ	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

وقد اتبعت كافة البنوك محل العينة نفس الإجراء بنفس الجدول بذات التقسيم فيما عدا بنك كريدى اجريكول الذى قام بوضع فئات مختلفة عن باقى البنوك بعد الحصول على موافقة البنك

المركزى المصرى حيث عدل عدد فئات التصنيف المقررة من البنك المركزى من ١٠ فئات إلى١٧ فئة ، إلا أن نسب المخصصات التى تم احتسابها تماثل تقريبا النسب المقررة من البنك المركزى المصرى مع التوسع فى بعض الفئات ، وعلى سبيل المثال إعتبر البنك الفئات الخمس الأولى وفقا لتصنيف البنك المركزى المصرى (مخاطر منخفضة ومعتدلة ومرضية ومناسبة ومقبولة) فئات ديون جيدة ويتراوح نسبة المخصص وفقا لتعليمات البنك المركزى لهذه الفئات الخمس من صفر % إلى ٢% وقد قام البنك بزيادة عدد فئات الديون الجيدة إلى١١ فئة وتراوح أيضا المخصص المحتسب لها من صفر% إلى ٢% ، ويرى الباحث أن ذلك يمثل مجرد توسع فى الفئات دون أن يمثل تعديلا فى نسب المخصصات وبالتالى مقدار خسائر الإضمحلال.

ويشير التحليل السابق أن كافة البنوك قد التزمت بشكل شبه تام بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى المعدة إستنادا الى معيار المحاسبة ٢٦ لدى إعداد قوائمها المالية ، مع تسوية الفرق بين قياس المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة ٢٦ وأسس الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال أحتياطى مخاطر بنكية، وبالتالى فإن كافة المآخذ التى أثارها الباحث بشأن الضوابط الرقابية تسرى بالنسبة للقوائم المالية للبنوك المصرية

المبحث الثالث :الدراسة الإختبارية

مقدمة

يتناول الباحث في هذا المبحث دراسة آراء المختصين من الأكاديميين والمهنيين للتعرف على "أثر الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والضوابط الرقابية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" واختبار فروض الدراسة، ولتحقيق ذلك يتناول هذا المبحث ما يلي:

(١/٣) أهداف الدراسة

تتكامل أهداف الدراسة الإختبارية مع الدراسة النظرية في تحقيق أهداف البحث من خلال دراسة وجهات نظر المختصين والأكاديميين، وتتلخص أهداف الدراسة الإختبارية فيما يلي:

- دراسة الفروق بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لما جاء في معيار المحاسبة المصري ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية.
- دراسة العلاقة بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية.
- دراسة العلاقة بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقاً لما جاء في الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

(٢/٣) فروض الدراسة

فى ضوء مشكلة البحث والأهداف التى يسعى الباحث إلى تحقيقها تم وضع الفروض التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى٢٦ والمعيار9 IFRS وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

الفرض الثاني: لا توجدعلاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائرالائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار9 IFRS وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء في الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

(٣/٣) مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة ذوي الخبرة والاختصاص بموضوع البحث، وبصفة خاصة المتخصصين من الأكاديميين، والمهنيين ويشملون: المسئولون في الإدارات المالية وإدارات الائتمان في البنوك، والمسئولون في قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري، وكذلك مراقبوا حسابات البنوك.

(٤/٣) عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من ذوي الخبرة والاختصاص من مجتمع الدراسة، توزعت بين الأكاديميين والمهنيين بمختلف تخصصاتهم، وفيما يلي توزيع عينة البحث حسب طبيعة العمل:

جدول رقم (١) توزيع عينة البحث حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	استمارات موزعة	استمارات صالحة	نسبة الاستجابة %	نسبة من الإجمالي %
الأكاديميون	٩٣	٨٠	٨٦.٠	٣٤.٦
المهنيون				
المسئولون في الإدارات المالية في البنوك	٦٦	٤٥	٦٨.٢	١٩.٥
المسئولون في إدارات الائتمان في البنوك	٧٢	٥٥	٧٦.٤	٢٣.٨
المسئولون في قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي	٥٣	٣٢	٦٠.٤	١٣.٩
مراقبوا حسابات البنوك	٢٥	١٩	٧٦.٠	٨.٢
الإجمالي	٣٠٩	٢٣١	٧٤.٨	١٠٠

يتضح من الجدول أنه تم توزيع ٣٠٩ قائمة استقصاء على عينة البحث، وبلغت عدد القوائم الصالحة منها ٢٣١ بنسبة استجابة ٧٤.٨%، حيث كانت أعلى نسبة استجابة بين الأكاديميين ٨٦%، أما المهنيون فقد تراوحت نسبة الاستجابة بين ٦٠.٤%، ٧٦.٤%، ومن حيث نسب التمثيل في العينة ، فقد تمثل الأكاديميون بحوالي ثلث العينة (نسبة ٣٤.٦%) من إجمالي عينة البحث والبالغ عددها ٢٣١ فرداً، حيث أنهم الفئة المعنية كمصدر رئيس للمعلومات، للتعرف على وجهة النظر الأكاديمية في موضوع الدراسة والاستفادة من معلوماتهم المتخصصة، وتمثل المهنيون بحوالي ثلثي عينة البحث (نسبة ٦٥.٤%) توزعت على تخصصاتهم المختلفة بنسب تراوحت بين ٨.٢%، ٢٣.٨%.

أداة جمع بيانات الدراسة:

استخدم الباحث في جمع بيانات الدراسة الإختبارية قائمة استقصاء، وقد مرت تلك القائمة بمرحلتي التصميم، ثم مرحلة التوزيع وجمع البيانات من الميدان.

(٥/٣) تصميم قائمة الاستقصاء

قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء[١] تتفق مع أهداف البحث وتساعد في اختبار فروضه، قد تم عرضها على المختصين لتحكيمها، وأخذ الموافقة على توزيعها.

توزيع وجمع قوائم الاستقصاء

اتبع الباحث في توزيع وجمع قوائم الاستقصاء المراحل التالية:

- بعد تحكيم قائمة الإستقصاء وأخذ الموافقة عليها، ونظراً للطبيعة المتخصصة لقائمة الاستقصاء قام الباحث بالاختبار القبلي لها Pre test، وذلك بتوزيعها على عينة استطلاعية Pilot Sample للتأكد من وضوح الأسئلة وفهم المستجيبين للمصطلحات والتعريفات الواردة بها، وأنها تؤدي الغرض الذي صممت من أجله، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة.
- بعد أخذ ملاحظات المستجيبين في الاعتبار قام الباحث بالصياغة النهائية لقائمة الاستقصاء، وتوزيعها على عينة البحث، وبعد إعطائهم الوقت الكافي لاستيفائها – حيث اتضح من العينة الاستطلاعية أن الأسئلة طويلة وتحتاج لوقت لقراءتها– وبعد التأكد من استيفاء القوائم عن طريق وسائل الاتصال المتاحة من تليفون وبريد إلكتروني، ورسائل... الخ، قام الباحث بجمع هذه القوائم ومراجعتها.

(٦/٣) مراحل التحليل الإحصائي

نوضح فيما يلي الإجراءات التي اتبعت في تحليل البيانات إحصائياً:

- بعد جمع قوائم الاستقصاء من الميدان قام الباحث بترقيم هذه القوائم بإعطاء كل قائمة استقصاء رقماً مميزاً وحيداً ليسهل الرجوع إليها.
- قام الباحث بترميز أسلة قائمة الاستقصاء حيث يشير رمز المتغير إلى رقم السؤال ورقم العبارة داخل السؤال مثل: X1_1 يرمز إلى السؤال الأول، والعبارة الأولي، ...، X4_6 يرمز إلى السؤال الرابع العبارة السادسة. وقد تم إدارج دليل كامل بالرموز المستخدمة للمتغيرات وتوضيحها ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.
- قام الباحث بإعطاء أوزان للاستجابات والمقاسة بمقياس ليكرت الخماسي الترتيبي حيث أن هذه الأوزان مرتبة طبقاً لدرجة الموافقة كما يلي:

---

(١) يوجد لدى الباحث الملاحق والتي تشتمل على قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة، ودليل ترميز المتغيرات

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جداً
١	٢	٣	٤	٥

ولما كان مدى هذه الاستجابات (٥-١=٤) يتوزع على ٥ فئات، فيكون طول الفئة ٠.٨، لذا تشير الدراسات إلى تقييم فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير درجة الموافقة كما يلي:

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق جداً
١-١.٧	١.٨٠-٢.٥٩	٢.٦٠-٣.٣٩	٣.٤٠-٤.١٩	٤.٢٠-٥

- قام الباحث بإدخال البيانات للحاسب الآلي،واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS 20،وقام بالتحليلات التالية:

إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي:

تناول التحليل الإحصائي للبيانات المقاييس الإحصائية التي تهتم باختبار صلاحية بيانات الدراسة، وتوصيف هذه المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وبعض الاختبارات الإحصائية للتحقق من صحة الفروض وصولاً إلى نتائج البحث، وفيما يلي هذه المقاييس:

- **مقياس الاعتمادية Reliability:** وذلك من خلال المقياس (ألفا)Cronbatch's Alpha وهو مقياس الثبات والتناسق الداخلي لأسئلة وعبارات قائمة الاستقصاء، وذلك لمعرفة مدى الوثوقية فى استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
- **الإحصاء الوصفي للبيانات Descriptive Statistics:** ويشتمل على المتوسط المرجح Mean والانحراف المعياري Standard Deviation: لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت، وترتيب استجابات عينة البحث وفقاً للأهمية النسبية لها.
- **اختبار ت لعينة واحدة One Sample T Test:**

إجراء إختبار T Test، وقد تطلب ذلك تحديد القيمة الاختبارية والتى تمثلت فى متوسط القيم وهى ٣ (أي القيمة المتوسطة لقيم المقياس والمرتبة من ١-٥) ، وفى ضوء ذلك تم صياغة فرض العدم والفرض البديل، كما يلى:

الفرض العدم: $H_0: \mu \leq 3$

الفرض البديل: $H_1: \mu > 3$

وتكون قاعدة الحكم بناء على مستوى المعنوية المحسوب، إذا كان أقل من ٠.٠٥ ، وكانت قيمة T موجبة يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من أويساوى ٠.٠٥ ، أو قيمة T سالبة فلا يمكننا رفض فرض العدم.

- **اختبار T للعينات المرتبطة Paired Samples T test:**

يمثل اختبار T للعينات المرتبطة اختبار للفروق بين متوسطي الاستجابات من حيث الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية بين (معيار المحاسبة المصري ٢٦، والمعيار IFRS 9) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية، ويتمثل الفرض العدمي والبديل كالتالي:

الفرض العدمي: لا يوجد اختلاف بين المعيارين، أي:

$H_0: \mu_1 = \mu_2$

الفرض البديل: يوجد اختلاف بين المعيارين أي:

$H_1: \mu_1 \pm \mu_2$

وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب Sig. فإذا كان أقل من ٠.٠٥ أمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من أو يساوي ٠.٠٥ فإنه لا يمكننا رفض فرض العدم.

وفيما يلي تطبيق هذه الأساليب على متغيرات الدراسة:

مقياس ثبات وصدق المحتوى لمتغيرات الدراسة

تم قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل الثبات Cronbatch's alpha وذلك لقياس مدى اعتمادية Reliability النتائج المتحصل عليها من العينة، ومدى إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، ولاختبار ثبات المقاييس التي استخدمها الباحث، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، ١٠٠%، وإذا زاد هذه المقياس عن ٦٠% أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة، وفيما يلي تطبيق هذا المقياس على أسئلة الدراسة:

جدول رقم (٢) مقاييس الاعتمادية على أسئلة قائمة الاستقصاء

المتغير	معامل ألفا	معامل الصدق(*)
X1 أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك	٠.٦٧٦	٠.٨٢٢
X2 أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية	٠.٧٩٨	٠.٨٩٣
X3 أثر مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية	٠.٩٠٦	٠.٩٥٢
X4 أثر متطلبات الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري فى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية	٠.٦٠٣	٠.٧٧٧

(*) يمثل معامل الصدق الجذر التربيعي لمعامل الثبات

يتضح من النتائج أن معامل الثبات ألفا (Cronbatch's Alpha) على أسئلة قائمة الاستقصاء قد تراوح بين ٠.٦٠٣، ٠.٩٠٦، والذي انعكس بدروه علي معامل الصدق حيث تراوح بين ٠.٧٧٧، ٠.٩٥٢ مما يدل على صلاحية أسئلة قائمة الاستقصاء، وإمكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

اختبار فروض الدراسة

اختبار الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال السؤالين الأول والثانى، حيث تم إجراء الإحصاء الوصفي واختبار T لكلٍ من السؤال الأول والثاني على حدة، ثم إجراء اختبار المقارنة بين السؤالين، وجاءت النتائج كما يلي:

أ. الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T للسؤال الأول

بقياس رأي عينة البحث بشأن أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك، حيث تم توصيف المتغيرات بحساب (الوسط الحسابي والانحراف المعياري)، كما تم إجراء اختبار T جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لآراء عينة البحث بشأن أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X1	أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك.	٢.٤٠	٠.٤٨٦	غير موافق	-١٨.٨٢	٠.٠٠٠	
X1_1	لأغراض قياس أصل مالي بعد الاعتراف الأولى يبوب إلى أربع فئات هى: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وقروض ومديونيات واصول مالية متاحة للبيع	٢.٠٩	٠.٨٥٧	غير موافق	-١٦.١٢	٠.٠٠٠	٤
X1_2	وضع المعيار قواعد محددة لتبويب الأصول المالية، وقواعد صارمة لإعادة تبويب الأصول المالية تحد بشكل كبير من قدرة المنشأة على إعادة التبويب.	٢.٠٥	٠.٩٠٣	غير موافق	-١٥.٩٦	٠.٠٠٠	٥
X1_3	يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية فقط عند وجود أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال فى قيمة الأدوات المالية وهو ما يطلق عليه منهج الخسائر المحققة.	١.١٧	٠.٥٤	غير موافق	-٥١.٤٢	٠.٠٠٠	٧
X1_4	تستند الأدلة الموضوعية على وجوب وقوع حدث أوأكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل يكون لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل.	١.١٣	٠.٤٨٥	غير موافق	-٥٨.٦٠	٠.٠٠٠	٨
X1_5	يتعين عند الإعتراف بمخصصات الاضمحلال وفقا للمعيار ٢٦ عدم الاستناد إلى أية معلومات مستقبلية مهما كانت درجة احتمالية وقوعها.	١.١٨	٠.٥١٨	غير موافق	-٥٣.٤٧	٠.٠٠٠	٦
X1_6	فى حالة وجود أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية تكون هناك عدة طرق تطبقها المنشأة لتحديد قيمة الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة تختلف بحسب إذا كانت الأصول المالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة أو بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أوبالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع.	٢.٩٦	١.٣٧٦	موافق بدرجة متوسطة	-٠.٤٨	٠.٦٣٣	٣

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X1_7	يؤدي شرط وجود أدلة موضوعية لحدوث الاضمحلال إلى التأخير فى الاعتراف بالخسائر الائتمانية.	٣.٨١	١.٢٢٨	موافق	١٠.٠٧	٠.٠٠٠	٢
X1_8	يؤدى التأخير فى الإعتراف بالخسائر الائتمانية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى ٢٦ إلى تأثيرات سلبية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.	٤.٧٩	٠.٦٦١	موافق جداً	٤١.٠٩	٠.٠٠٠	١

أظهرت النتائج أن درجة موافقة عينة البحث "غير موافق" بخصوص "أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك" مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أقل من القيمة المتوسطة، فبلغ متوسط الاستجابات ٢.٤ بانحراف معياري قدره ٠.٤٨٦، أما على مستوى العبارات، فقد جاءت درجة الموافقة "موافق جدا" على العبارة الثامنة، و "موافق" على العبارة السابعة، حيث كانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، وهما عبارتان سلبيتان، و "موافق بدرجة متوسطة" على العبارة السادسة، حيث كانت قيمة T غير ذات دلالة معنوية، و "غير موافق" لباقي العبارات، حيث كانت T سالبة وذات دلالة معنوية.

مما سبق نخلص إلى أن الموافقة جاءت فقط على العبارات السلبية مما يدل على أن المعيار ٢٦ ليس له تأثير على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية.

ب- الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T للسؤال الثاني:

بقياس رأي عينة البحث بشأن أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي لآراء عينة البحث بشأن أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X2	أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية.	٣.٦٩	٠.٤٠١	موافق	٢٦.١	٠.٠٠٠	
X2_1	وضع مبادئ للاعتراف بالخسائر الائتمانية تقوم على تحديد فئتين فقط للأصول التى يتم قياس الخسائر الائتمانية لهما، وهما الأصول التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة والأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر.	٤.٨٤	٠.٦١١	موافق جداً	٤٥.٧	٠.٠٠٠	١
X2_2	وضع مبادئ يتم على أساسها تبويب الأصول بالتكلفة المستهلكة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتمثل فى الأصل والفوائد فقط وأن يكون نموذج أعمال المنشأة بغرض الاحتفاظ لتحصيل تدفقات نقدية، فى حين تبوب بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتمثل فى الأصل والفوائد فقط وأن يكون نموذج أعمال المنشأة بغرض الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية وبيع الأصل.	٤.٨٢	٠.٦٦٥	موافق جداً	٤١.٧	٠.٠٠٠	٢
X2_3	الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وليس بالخسائر الائتمانية المحققة.	٤.٢٩	٠.٧٥٦	موافق جداً	٢٥.٩	٠.٠٠٠	٦
X2_4	وضع ثلاثة مناهج للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة هى المنهج العام والمنهج المبسط، ومنهج للأصول التى يتم شراؤها أو اقتناؤها بقيمة ائتمانية مضمحلة.	٢.٠١	٠.٤٩٨	غير موافق	-٣٠.١	٠.٠٠٠	١٢
X2_5	يعتمد المنهج العام وفقا للمعيار IFRS 9 على نموذجين للاعتراف بالخسائر الائتمانية، يتم وفقا للنموذج الأول الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة عن العمر الافتراضى للأداة فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالاعتراف الأولى، ووفقا للنموذج الثانى يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية عن ١٢شهر فقط من تاريخ التقارير المالية فى حالة عدم حدوث تلك الزيادة.	٤.٠٠	٠.٨٤٧	موافق	١٧.٩	٠.٠٠٠	٨
X2_6	يتعين على البنك للوصول الى قناعة بحدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية الحصول على البيانات والمعلومات التاريخية والحالية بالإضافة الى المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة.	٤.٨٢	٠.٦٤٧	موافق جداً	٤٢.٧	٠.٠٠٠	٣

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X2_7	استثنى المعيار IFRS 9 الأدوات المالية منخفضة المخاطر من المنهج العام، بحيث يطبق عليها مباشرة الاعتراف بالخسائر الائتمانية عن ١٢ شهرا دون الحاجة الى دراسة ماإذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر من عدمه.	١.٢٧	٠.٧٤٥	غير موافق على الإطلاق	-٣٥.٢	٠.٠٠٠	١٣
X2_8	أعفى المعيار IFRS 9 المنشآت من الاستناد إلى معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة لتقرير ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية، بحيث يمكنها الاكتفاء بالمعلومات التاريخية والحالية، إذا رأت أنها تتحمل تكلفة أو تأخذ وقت غير مبرر.	١.٢٧	٠.٦٩٦	غير موافق على الإطلاق	-٣٧.٨	٠.٠٠٠	١٤
X2_9	وفقا للمنهج المبسط يتم بالنسبة لبعض الأدوات المالية وهى الأرصدة المستحقة على المدينين والأصول التعاقدية والإيجارات المستحقة الدفع الاعتراف مباشرة بالخسائر الائتمانية المتوقعة عن العمر المتوقع للأداة دون إجراء دراسة للزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية	٢.٩٥	١.٤٥٦	موافق بدرجة متوسطة	-٠.٥	٠.٥٨٨	١١
X2_10	بالنسبة للأصول التى يتم شراؤها بقيمة ائتمانية مضمحلة يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية الخاصة بها عند أول تقرير مالى بعد الاعتراف الأولى عن العمر المتوقع للأداة.	٤.٦٩	٠.٧٤٤	موافق جدا	٣٤.٦	٠.٠٠٠	٥
X2_11	إن منهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة هو منهج نسبي يقوم على المقارنة بين قيمة الأصل عند الاعتراف الأولي وقيمته عند كل تقرير مالي.	٤.٠١	٠.٦٠٨	موافق	٢٥.٣	٠.٠٠٠	٧
X2_12	يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالقيمة الاحتمالية المرجحة لمبلغ غير متحيز يتم تحديده عن طريق تقييم مدى من النتائج الممكنة أخذاً فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والمعلومات المعقولة والمؤيدة المستقبلية.	٣.٩٤	٠.٥٤٨	موافق	٢٦.٠	٠.٠٠٠	١٠
X2_13	إن من شان تطبيق المعيار رقم IFRS٩ زيادة مخصصات الاضمحلال المطلوب تكوينها من قبل البنوك بالمقارنة بمعيار المحاسبة المصري ٢٦، حيث قد تمتد لتشمل شريحة من الديون المنتظمة، مما سيكون له أثر سلبي على ربحية البنوك ومعيار كفاية رأس المال، وعلى تسعير الائتمان.	٣.٩٩	٠.٦٢٩	موافق	٢٣.٩	٠.٠٠٠	٩
X2_14	يؤدى الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 إلى التأثير الإيجابى على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.	٤.٧٤	٠.٧٨٨	موافق جدا	٣٣.٥	٠.٠٠٠	٤

أظهرت النتائج أن درجة موافقة عينة البحث "موافق" بخصوص "أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أعلى من القيمة المتوسطة، فبلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٩ بانحراف معياري قدره ٠.٤٠١، أما على مستوى العبارات، فقد جاءت درجة الموافقة "موافق جدا" على العبارات أرقام ١، ٦، ٢، ١٤، ١٠، ٣، و"موافق" على العبارات ١١، ٥، ١٣، ١٢، حيث كانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، و"موافق بدرجة متوسطة" على العبارة التاسعة حيث كانت قيمة T غير ذات دلالة معنوية، و"غير موافق" على العبارة الرابعة، و"غير موافق على الإطلاق" على العبارتين الثامنة والسابعة، حيث كانت T سالبة وذات دلالة معنوية.

مما سبق نخلص إلى أن عدم الموافقة من وجهة نظر عينة البحث قد جاء على العبارات السلبية، أما العبارات الإيجابية فقد تمت الموافقة عليها من قبل عينة البحث، مما يدل على أن المعيار IFRS 9 له تأثر إيجابي على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية.

ج. المقارنة بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصري ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية :

جدول رقم (٥) نتائج اختبار Paired Samples T test للمقارنة بين الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

وجه المقارنة	المعيار ٢٦			المعيار IFRS 9			T Test	مستوى المعنوية
	رمز المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	رمز المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري		
المتوسط العام	X1	٢.٤٠	٠.٤٨٦	X2	٣.٦٩	٠.٤١٠	٣٢.٧	٠.٠٠٠
تبويب الأصول	X1_2	٢.٠٥	٠.٩٠٣	X2_2	٤.٨٢	٠.٦٦٥	٣٨.٨	٠.٠٠٠
توقيت الاعتراف بالخسائر	X1_3	١.١٧	٠.٥٤٠	X2_3	٢.٢٩	٠.٧٥٦	٥٤.٢	٠.٠٠٠
منهج الاعتراف بالخسائر	X1_4	١.١٣	٠.٤٨٥	X2_4	٢.٠١	٠.٤٩٨	٢٠.٤	٠.٠٠٠
معلومات مستقبلية عن المخاطر للإعتراف بالخسائر	X1_5	١.١٨	٠.٥١٨	X2_5	٤.٠٠	٠.٨٤٧	٣٧.٩	٠.٠٠٠

من الجدول يتضح ما يلي:

- **على مستوى المتوسط العام:** وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T ٣٢.٧ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٩ بانحراف معياري قدره ٠.٤١٠، بينما بلغ متوسط الاستجابات ٢.٤٠ بانحراف معياري قدره ٠.٤٨٦ للمعيار ٢٦.
- **من حيث تبويب الأصول:** وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T ٣٨.٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١ وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٨٢ بانحراف معياري قدره ٠.٦٦٥، بينما بلغ متوسط الاستجابات ٢.٠٥ بانحراف معياري قدره ٠.٩٠٣ للمعيار ٢٦.
- **من حيث توقيت الاعتراف بالخسائر:** وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T ٥٤.٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٢٩ بانحراف معياري قدره ٠.٧٥٦، بينما متوسط الاستجابات ١.١٧ بانحراف معياري قدره ٠.٥٤٠ للمعيار ٢٦.
- **من حيث منهج الاعتراف بالخسائر:** وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢.٠١ بانحراف معياري قدره ٠.٤٩٨، بينما متوسط الاستجابات ١.١٣ بانحراف معياري قدره ٠.٤٨٥ للمعيار ٢٦.
- **من حيث المعلومات المستقبلية عن المخاطر للاعتراف بالخسائر:** وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T ٣٧.٩ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤.٠٠ بانحراف معياري قدره ٠.٨٤٧، بينما متوسط الاستجابات ١.١٨ بانحراف معياري قدره ٠.٥١٨ للمعيار ٢٦.

نخلص مما سبق إلى **رفض الفرض الأول للباحث** "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية"، حيث وجدت فروق ذات دلالة معنوية، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9، أي أن المعيار IFRS 9 أفضل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

اختبار الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال السؤال الثالث، وجاءت النتائج كما يلي:

الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T للسؤال الثالث

بقياس رأي عينة البحث بشأن أثر مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦): الإحصاء الوصفي ونتائج T لأثر مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

رمز المتغير		وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	الترتيب
X3	أثر مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية	٣.٨٥	٠.٦٣	موافق	٢٠.٤	٠.٠٠٠	
X3_1	تتوقع اللجنة أن عدم تكوين مخصصات سوف يكون نادراً، نظرا لأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية.	٣.٨٦	٠.٦٦	موافق	١٩.٩	٠.٠٠٠	٤
X3_2	تتوقع اللجنة أن تكون المنهجية المستخدمة فى تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهر قوية فى كل الأوقات ويجب أن تسمح بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة فى الوقت المناسب.	٣.٩٥	٠.٥١	موافق	٢٨.٤	٠.٠٠٠	٢
X3_3	أن هناك نطاق واسع من المعلومات سوف يحتاجه البنك لدى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبشكل عام فسوف تشمل معلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والاقتصاد	٤.٨٨	٠.٥٩	موافق جداً	٤٨.٨	٠.٠٠٠	١

رمز المتغير		وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
	على مستوى القطاع والمخاطر الإقليمية بالنسبة لمقترض بعينه أو مجموعة مقترضين لديهم ذات الخصائص الائتمانية، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية والاستراتيجية للمقترض.						
X3_4	تتوقع اللجنة أن تتحقق الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضي للأداة قبل أن تصبح الأداة المالية مستحقة ولم تسدد.	٣.٩٣	٠.٥٠	موافق	٢٨.٤	٠.٠٠٠	٣
X3_5	يتعين على البنوك أن تضع حد أقصى للمخاطر الائتمانية لمحافظ معينة منذ تاريخ الاعتراف الأولي وفي حالة تعدي المخاطر هذا الحد الأقصى تتحول إلى الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأداة.	٣.٠٦	١.٣٧	موافق بدرجة متوسطة	٠.٧	٠.٤٧٣	٨
X3_6	حددت اللجنة بعض المؤشرات التى يجب أن يأخذها البنك فى الاعتبار لتقرير ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه.	٣.٦٧	٠.٨٧	موافق	١١.٦	٠.٠٠٠	٧
X3_7	من غير المناسب بالنسبة للبنوك الاستفادة من التيسيرات العملية التى سمح بها المعيار IFRS 9 والمتمثلة فى عدم تقييم الأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة والتى يتم بموجبها الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لها عن ١٢ شهر .	٣.٧١	٠.٨٢	موافق	١٣.٢	٠.٠٠٠	٦
X3_8	من غير المناسب بالنسبة للبنوك الاستفادة مما سمح به المعيار IFRS 9 من عدم التعويل على المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة إذا كانت ستتحمل تكلفة ووقت غير مبرر.	٣.٧٣	٠.٨٥	موافق	١٣.٠	٠.٠٠٠	٥

أظهرت النتائج أن درجة موافقة عينة البحث "موافق" "بشأن أثر مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أعلى من القيمة المتوسطة، فبلغ متوسط الاستجابات ٣.٨٥ بانحراف معياري قدره ٠.٦٣، مما يدل على معنوية "العلاقة بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات

المحاسبية فى البنوك المصرية" ككل، أما على مستوى العبارات، فقد جاءت درجة الموافقة "موافق جدا" على العبارتين الثالثة والخامسة، و "موافق" على العبارات أرقام ١، ٢، ٤، ٦، ٧، ٨ حيث كانت قيمة T موجبة، وذات دلالة معنوية، و "موافق بدرجة متوسطة" على العبارة الخامسة، حيث كانت قيمة T غير ذات دلالة معنوية.

مما سبق نخلص إلى **رفض الفرض الثاني للباحث** "لا توجد علاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" حيث كانت قيمة T موجبة، وذات دلالة معنوية للمتوسط العام، وعلى مستوى العبارات فيما عدا العبارة الخامسة.

اختبار الفرض الثالث: لا توجد علاقة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية، وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال عبارات السؤال الرابع، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم ():الإحصاء الوصفي ونتائج T بشأن أثر متطلبات الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X4	أثر متطلبات الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري فى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية.	١.٧٥	٠.٥٢	غير موافق على الإطلاق	-٣٦.١	٠.٠٠٠	
X4_1	تستند أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات Corporate فى جوهرها إلى بيانات تاريخية وجارية، ولا تشمل معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة.	١.١١	٠.٥٧	غير موافق على الإطلاق	-٥٠.٢	٠.٠٠٠	٥
X4_2	تقوم أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات Corporate على وضع نسب محددة رقابية للمخصصات المطلوبة لفئات الجدارة الائتمانية العشر المقررة من البنك المركزي وفقا للمؤشرات الرقابية الموضوعة.	١.٠٩	٠.٤٨	غير موافق على الإطلاق	-٦٠.٤	٠.٠٠٠	٦
X4_3	وضع قواعد صارمة بموجب أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات Corporate لا تعطى مرونة مناسبة للبنك لتقرير المخصص المناسب وفقا للمعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية.	٢.٠٦	٠.٩٢	غير موافق	-١٥.٤	٠.٠٠٠	٢

رمز المتغير	المتغير	وسط حسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى المعنوية	ترتيب
X4_4	تستند أسس تقييم الجدارة الائتمانية للقروض الشخصية والقروض العقارية الشخصية والقروض الصغيرة على بيانات تاريخية بشأن التأخير فى السداد، وبالتالى فهى تستند فقط إلى بيانات تاريخية ولا تستند إلى أية بيانات جارية أو معلومات مستقبلية.	١.٢٨	٠.٨٦	غير موافق على الإطلاق	-٣٠.٤	٠.٠٠٠	٤
X4_5	تستند قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى على معيار المحاسبة المصرى ٢٦ المقابل لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، وبالتالى فهى تعتمد فى جوهرها على الاعتراف بالخسائر الائتمانية المحققة فقط، ولا تشتمل على الخسائر الائتمانية المتوقعة.	٢.٠٠	٠.٩١	غير موافق	-١٦.٧	٠.٠٠٠	٣
X4_6	حرصت قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري، على إيجاد توافق من خلال منهج أكثر حذرا بأن يتم حساب المخصصات وفقا للخسائر المحققة حسب المعيار المصري، وأيضا حسابها وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة من البنك المركزي المصري ومعالجة الزيادة فى المخصصات فى حساب احتياطي المخاطر البنكية العام.	٢.٩٧	١.٤٠	موافق بدرجة متوسطة	-٠.٢٨٢	٠.٨٨٧	١

أظهرت النتائج أن درجة موافقة عينة البحث "غير موافق على الإطلاق" "بشأن أثر متطلبات الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أقل من القيمة المتوسطة، فبلغ متوسط الاستجابات ١.٧٥ بانحراف معياري قدره ٠.٥٢، ، أما على مستوى العبارات، فقد جاءت درجة الموافقة "موافق بدرجة متوسطة" على العبارة السادسة حيث قيمة T غير ذات دلالة معنوية، و "غير موافق" على العبارتين ٣، ٥ و "غير موافق على الإطلاق" على العبارات أرقام ٤، ١، ٢ حيث كانت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يدل على أنها أقل من القيمة المتوسطة، أي أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث.

مما سبق نخلص إلى **قبول الفرض الثالث للباحث** " لا توجد علاقة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية " حيث كانت قيمة T سالبة،

وذات دلالة معنوية للمتوسط العام، وعلى مستوى العبارات فيما عدا العبارة السادسة، فقد كانت قيمة T غير ذات دلالة معنوية.

نتائج الدراسة الإختبارية

قام الباحث بتوزيع ٣٠٩ قائمة استقصاء، جمع منها ٢٣١ قائمة صالحة للتحليل، وبعد تحليل هذه القوائم توصل الباحث للنتائج التالية:

- تمثل الأكاديميون في عينة البحث بنسبة ٣٤.٦%، كما تمثل المهنيون بمختلف وظائفهم بنسبة ٣٤.٦%.
- بلغت قيمة ألفا Cronabtch Alpha لاختبار الاعتمادية Reliability على أسئلة قائمة الاستقصاء ٠.٦٧٦، ٠.٧٩٨، ٠.٩٠٦، ٠.٦٠٣ على أسئلة قائمة الاستقصاء ١، ٢، ٣، ٤على الترتيب، مما يدل على ثبات الاستجابات، وإمكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
- **تم رفض الفرض الأول:** "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" لما يلي:
- جاءت درجة موافقة عينة البحث "غير موافق" بخصوص "أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المحققة وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك" مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أقل من القيمة المتوسطة.
- جاءت درجة موافقة عينة البحث "موافق" بخصوص "أثر متطلبات الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لما جاء فى المعيار IFRS 9 على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أعلى من القيمة المتوسطة.
- وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيار ٢٦، والمعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة T ٣٢.٧ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يؤكد معنوية الفروق عند مستوى معنوية ٠.٠١، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9 حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣.٦٩ بانحراف معياري قدره ٠.٤١٠، بينما بلغ متوسط

الاستجابات ٢.٤٠ بانحراف معياري قدره ٠.٤٨٦ للمعيار ٢٦، وكذلك وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين المعيارين من حيث: مبادئ تبويب الأصول، وتوقيت الاعتراف بالخسائر، ومنهج الاعتراف بالخسائر، وكذلك معلومات الاعتراف بالخسائر، وكانت تلك الفروق والاختلافات لصالح المعيار IFRS 9.

- **تم رفض الفرض الثاني للباحث:** "لا توجد علاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" حيث جاءت درجة موافقة عينة البحث "موافق" حول "العلاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، فكانت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أعلى من القيمة المتوسطة.

- **تم قبول الفرض الثالث للباحث:** "لا توجد علاقة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" حيث جاءت درجة موافقة عينة البحث "غير موافق على الإطلاق" "بشأن أثر متطلبات الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث، فكانت قيمة T سالبة وذات دلالة معنوية، مما يعني أنها أقل من القيمة المتوسطة.

المبحث الرابع :الخلاصة والنتائج والتوصيات

يعرض الباحث فيما يلى الخلاصة والنتائج والتوصيات لما جاء فى الدراسة النظرية والإختبارية :

(١/٤) الخلاصة

١. بالرغم من كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكى) قاما بالفعل بتعديل المعايير الصادرة عنهما تم بموجبها الانتقال من منهج الخسائر المحققة إلى الخسائر المتوقعة، إلا أنه لازالت هناك مناهج ومعالجات مختلفة فيما بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP .

٢. يستند المنهج العلمى لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على عدم الانتظار لوقوع أحداث تاريخية تنبئ عن خسائر ائتمانية فعلية Loss events للإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة لها، وبدلا من ذلك يتم تقدير الخسائر الائتمانية للأداة المالية إستنادا إلى بيانات تاريخية وجارية ومعلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة(موثقة) . ويجب أن يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الاحتمالية المرجحة probability –weighted لمبلغ غير متحيز يتم تحديده عن طريق تقييم مدى من النتائج الممكنة outcome ، بحيث يتم الأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود time value of money وأن تكون المعلومات المستقبلية التى يتم الاستناد اليها – forward looking information معقولة ومؤيدة.

٣. يقتصر الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة، وكذلك الأصول التى يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر، وبعض الأدوات المالية الأخرى وهى المبالغ المستحقة على المدينيين التجاريين أو الأصل التعاقدى ومبالغ الايجارات مستحقة التحصيل. وبمعنى آخر فإن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة يقتصرعلى أدوات الدين والارتباطات والالتزامات التى قد ينتج عنها ديون فى تاريخ مستقبلى وفقا لشروط العقد.

٤. يتعين بالنسبة لكل من الأصول المالية التى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة وتلك التى يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل فى تلك الفئتين تدفقات نقدية فى تواريخ محددة تمثل دفعات من المبلغ الأصلى والفائدة . فى حين أن معيار التفرقة بينهما هو نموذج أعمال المنشأة Business model ، فإذا كان نموذج الأعمال هدفه **الاحتفاظ** بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، فيتم تصنيف هذا الأصل بحيث يقاس بالتكلفة المستهلكة، أما اذا كان الهدف

من نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية فيتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر.

٥. استحدث المعيار IFRS 9 نموذجين للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، النموذج الأول يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة المالية ، فى حين أن النموذج الثانى يتعلق بالخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا ، وأن المعيار الحاكم فى تطبيق أى من النموذجين هو حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه ، فإذا ماتبين حدوث زيادة ائتمانية جوهرية فى المخاطر الائتمانية فإنه يتعين على المنشأة وفقا للمنهج العام للمعيار الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة وبخلاف ذلك فيقتصر الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهر من تاريخ التقرير .

٦. يتم اتخاذ قرار بحدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه بناء على التغير فى مخاطر التعثر فى السداد risk of default بالمقارنة بالإعتراف الأولى ، والأمر الهام هنا أن التغير يقاس بالنسبة للمخاطر وليس الخسائر، وبالتالى فإنه فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالإعتراف الأولى يتعين حساب الخسائر الائتمانية على مدى العمر الافتراضى للأداة .

٧. إن الحصول على معلومات مستقبلية سوف يحتاج إلى حكم شخصى منطقى للوقوف على ما اذا كانت التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية الكلية سوف تؤثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة. وهذا يعنى أنه قد يكون هناك صعوبة لمقارنة التقارير المالية من منشأة إلى أخرى . ويتعين على المنشآت أن توضح المدخلات والافتراضات والأساليب التى استخدمتها لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهو مايعنى الحاجة إلى تقديم افصاحات أكبر بالنسبة للمخاطر الائتمانية للمنشأة وإجراءات المخصصات.

٨. يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ثلاثة مراحل : المرحلة الأولى تتعلق بالتعرضات الائتمانية credit exposures التى لم يحدث بشأنها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الإعتراف الأولى ، حيث يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر . والمرحلة الثانية والثالثة تتعلق بالتعرضات الائتمانية التى يوجد بشأنها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف الأولى ، ويتم الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة فى حالة وجود **أدلة موضوعية** فى حدوث الإضمحلال Objective evidence for impairment . وفى هذه المرحلة يلتقى المعيار IFRS 9 مع معيار المحاسبة المصرى ٢٦ فى الإعتراف بالخسائر

الائتمانية ، حيث أنه فى المرحلة الثالثة تعتبر الخسائر الائتمانية فى حكم المحققة وبالتالى فإن المعيار المصرى ٢٦ يعترف بالخسائر الائتمانية فى المرحلة الثالثة فقط.

٩. سمح المعيار ببعض الاستثناءات بشان تطبيق المنهج العام ، حيث أجاز المعيار للمنشأة أن تفترض أن المخاطر الائتمانية لم تزد بشكل جوهرى بشكل تلقائى دون الوقوف على حدوث زيادة جوهرية من عدمه ، وذلك فى حالتين : الأولى اذا كانت الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة ، والحالة الثانية اذا رأت المنشأة أنها سوف تتكبد تكلفة أو جهد غير مبرر للحصول على المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة لكى يتسنى لها الوقوف على زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه .

١٠. بالاضافة إلى المنهج العام للإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، فقد سمح المعيار بتطبيق منهج مبسط ، يتم بمقتضاه الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة ، بغض النظر عن حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية من عدمه ، وذلك فى حالات محددة أوردها المعيار على سبيل الحصر وهى المبالغ المستحقة على المدينيين التجاريين أو الأصل التعاقدى ومبالغ الايجارات مستحقة التحصيل ، اذا اختارت المنشأة وفقا لسياستها المحاسبية أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى .

١١. أفرد المعيار معالجة مستقلة بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة حيث يتعين على المنشأة أن تقوم مباشرة إعتبارا من أول تقرير مالى بعد الإعتراف الأولى ، بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضى للأداة ، وهو أمر يبدو منطقيا طالما أن المنشأة قد إشترت أو إقتنت الأصل منذ الإعتراف الأولى بقيمة ائتمانية مضمحلة .

١٢. أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات رقابية عديدة بالنسبة لتطبيق ماجاء فى المعيار IFRS9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث ركزت اللجنة على أن تطبيق المتطلبات الجديدة سوف يعنى أن عدم تكوين المخصصات لأى أداة مالية سيكون نادرا نظرا لان تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يكون من خلال الترجيح الاحتمالى للمبلغ ليعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية ، وأكدت اللجنة أنه يمكن أن يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لبعض الأدوات التى لم تستحق بعد ، وبالتالى فإنه من الأهمية أن تأخذ البنوك فى إعتبارها أن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتبر نقطة بداية للوقوف على الإضمحلال فى الوقت المناسب ، وذلك قبل الوقوف على أدلة موضوعية تظهر التأخر فى السداد .

١٣. أكدت اللجنة على أهمية أن تأخذ البنوك فى الإعتبار المؤشرات التى جاءت فى المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالاضافة الى أية معلومات إضافية ، وذكرت اللجنة حالات محددة أشارت الى أنه فى حالة تواجدها فإن هناك احتمالية لحدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية، وأنه يتعين على البنوك أن تولى عناية خاصة لتفادى مخاطر عدم إمكانية رصد حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية .

١٤. تحفظت لجنة بازل للرقابة المصرفية على الاستثناء الذى جاء فى المعيار IFRS 9 بشأن إعفاء المنشأة من الحصول على معلومات مستقبلية داعمة ومؤيدة إذا كانت هناك تكلفة غير مبررة للحصول على هذه المعلومات ، وكذلك بشان السماح للمنشآت بإفتراض عدم حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية للأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة ، حيث أشارت اللجنة أنها تتوقع من البنوك بأنها سوف تعمل على الحصول على تلك المعلومات بالنسبة لكافة التعرضات الائتمانية ، منوهة أن استفادة البنوك من تلك الاستثناءات ، قد يعكس انخفاض فى جودة المعلومات المحاسبية .

١٥. يركز نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على التطلع الى المستقبل بالمقارنة بالمعيار المصرى ٢٦حيث أن حائزى الاصول المالية لن يتوقفوا فقط على المعلومات التاريخية والتى تعكس فقط الوضع الراهن والمعلومات التى تقدم دليل موضوعى أن الأصول المالية حدث بشأنها تدهور يتم التوصل اليه نتيجة لتكبد خسائر بالفعل ، ولكن سوف يكون هناك متطلبات جديدة وهى الحصول على معلومات منطقية تشتمل على التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية لدى حساب الخسائر المتوقعة للديون سواء على أساس فردى أو على اساس جماعى individual and collective basis

١٦. وضع البنك المركزى المصرى عشرة مؤشرات لتقييم الجدارة الائتمانية للائتمان المؤسسى corporate كل مؤشر ينقسم إلى عشرة فئات ، وتركز هذه المؤشرات أساسا على البيانات والمعلومات التاريخية والحالية، ولم تتعرض بشكل صريح إلى المعلومات المستقبلية.

١٧. بالنسبة للقروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للاسكان الشخصى فطلب البنك المركزى المصرى أن تستخدم البنوك أسلوب التقييم الرقمى scoring وربط الإعتراف بالمخصصات فقط على البيانات التاريخية المتعلقة بالالتزام بالسداد فقط ، كما إتبع البنك المركزى المصرى نفس المنهج تقريبا بالنسبة للقروض الصغيرة.

١٨. أصدر البنك المركزى المصرى فى عام ٢٠٠٨ قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك طبقت بالفعل إعتبارا من عام ٢٠١٠ تستند فى جوهرها على معيار المحاسبة

المصرى رقم ٢٦ ، حيث قضت قواعد بأن يقوم البنك فى تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل على إضمحلال أحد الأصول المالية، ويعد الأصل مضمحلا عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر وقع بعد الإعتراف الأولى يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل .

١٩. بإجراء دراسة تحليلية للقوائم المالية لبعض البنوك ٢٠١٤/٢٠١٥ ، تبين أن كافة القوائم المالية يتم إعدادها وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى، ويتم استخدام نفس المصطلحات والعبارات والتبويبات كما جاء فى القواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى. **وبوجه خاص وجود دليل موضوعى لكى يتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال .**

٢٠. نظرا لوجود تباين فيما بين متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ بشأن الإعتراف وقياس خسائر الإضمحلال على أساس الخسائر المحققة ، وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية ، فقد قامت البنوك بالإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار حيث قسمتها إلى أربعة فئات ، إلا أنها قامت جميعا بإجراء توافق بين فئات الجدارة الائتمانية العشرة الصادرة من البنك المركزى المصرى وفقا لسياسة التصنيف بحيث تم دمجها فى أربعة فئات للجدارة الائتمانية . واستلزم البنك المركزى إذا كانت الخسائر الائتمانية المحتسبة وفقا لمعيار المحاسبة أقل من تلك المخصصات المطلوبة وفقا لسياسة التصنيف فإنه يتعين علي البنوك معالجة الفرق فى حساب إحتياطى مخاطر بنكية غير قابل للتوزيع.

٢١. إن كافة القوائم المالية للبنوك محل العينة أشارت إلى أن مقاييس خطر الإئتمان والتى تعكس الخسارة المتوقعة (The expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية يمكن أن تتعارض مع المقاييس التشغيلية عن عبء الإضمحلال وفقا للمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذى يعتمد على الخسائر التى تحققت فى تاريخ الميزان ية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

٢٢. بوجه عام فإن هناك تأثير ايجابى للمعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية حيث يساهم فى زيادة ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، إلا أن هناك بعض التيسيرات التى وردت فى ذلك المعيار تحد من الأثر الايجابى على المعلومات المحاسبية فى البنوك ، وهو ما دعى لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى الطلب من البنوك عدم الأخذ بها .

٢٣. إن أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية الصادرة من البنك المركزى المصرى لا تتسق مع متطلبات المعيار IFRS 9 حيث أنها تستند إلى بياناد ـصية بشان الإلتزام بالسداد للإعتراف بالخسائر.

(٢/٤) النتائج

١. رغم التقارب الذى حدث بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكى) بشأن الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، الا أنه لازال هناك نماذج مختلفة فى الإعتراف والقياس لتلك المخاطر بين المجلسين ، ويرجع ذلك إلى اختلاف التغذية العكسية لأصحاب المصالح التى وردت إلى كل منهما بالنسبة لمشروع الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة ، لتكشف عن؛ إختلاف بين البيئة الأمريكية والتى تأثرت بشكل كبير بالسلطات الرقابية على المؤسسات المالية والتى تميل بشكل أكبر إلى وضع قواعد أكثر صرامة فى سرعة الإعتراف بالمخصصات لتلافى تكرار الآثار السلبية التى ترتبت على الأزمة المالية العالمية من التأخير فى الإعتراف بتلك المخصصات، والبيئة الدولية حيث لم يكن الحال كذلك بالنسبة لإصحاب المصالح على المستوى الدولى والذى خرج عن التأثير القوى للقطاع المالى الأميركى .

٢. إن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يعد بمثابة تحد غير مسبوق فى المحاسبة المصرفية.

٣. إن ما جاء فى المعيار رقم IFRS 9 بشان الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تم بحيث يصلح للتطبيق على كافة المنشآت، ومن هنا فقد جاءت الاستثناءات فى المعيار لتناسب بعض المنشآت سواء فيما يتعلق بالديون ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة أو إعفاء المنشآت من الحصول على معلومات مستقبلية اذا كان ذلك يترتب عليه تكلفة ووقت لا مبررله ، وبطبيعة الحال فإن مثل تلك الاستثناءات لم تلاقى ترحيبا من لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتى وضعت عراقيل وقيود مشددة للغاية تكاد تصل إلى إيجاد صعوبات بالغة لاى بنك يحاول الاستفادة من تلك الاستثناءات ، كما فرضت التزامات صارمة على السلطات الرقابية لمراجعة وفحص أية مبررات قد يبديها البنك للاستفادة من تلك الاستثناءات .

٤. إن المنهج المبسط ، غير قائم فى الممارسة العملية بالنسبة للبنوك ، حيث أنه يشتمل على أدوات مالية لاتمثل نشاطا يذكر بالنسبة للبنوك .

٥. يتطلب إعمال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وضع سياسات ونظم وإجراءات ونظم للحوكمة للحصول على بيانات تاريخية وحالية ومعلومات مستقبلية لا ترتبط فقط

بالعميل ولا بالصناعة التى يعمل بها ولكن بمؤشرات كلية عن النشاط الاقتصادى ودراسات تحليلية واحصائية عن مدى التأثير لأية تغيرات متوقعة فى النشاط الاقتصادى على المخاطر الائتمانية ، كما أن ذلك يجب أن يستند إلى دراسات علمية تقوم بترجيح المخاطر وفقا لاحتمالات وقوعها . وينطبق ذلك على كل قرض منفردا ، أوعلى مجموعة متجانسة من القروض ، ويشمل ذلك كافة أنواع القروض سواء القروض التجارية أو القروض الاستهلاكية وهو ما يولد تحديا فى تقدير الباحث بالنسبة للبنوك .

٦. إنه من المتوقع أن تحدث زيادة ملموسة فى المخصصات التى يتعين على البنوك المصرية تكوينها لمقابلة الخسائر الائتمانية المتوقعة ، وهو ماقد يؤثر على تسعير الائتمان(معدلات الفائدة) وعلى ربحية البنوك ومعيار كفاية رأس المال لديها ، على المدى القريب .

٧. إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاقى ترحيبا من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ، حيث أنها لدى إصدارها لمعيار كفاية رأس المال (بازل الثانية) قد طالبت من البنوك القيام بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، كأساس للاحتفاظ بمعيار كفاية رأس المال لمقابلة الخسائر غير المتوقعة .

٨. إن سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية للعملاء الصادرة عن البنك المركزى تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتسق مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى يمكنها أن تساهم فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، حيث أنها من ناحية تعتمد بشكل أساسى على البيانات التاريخية والجارية بالنسبة للقروض للمؤسسات ، فى حين أنها بالنسبة للقروض الشخصية والصغيرة تعتمد كلية فى حساب المخصصات على بيانات تاريخية تقتصر على مؤشر وحيد هو التأخر فى السداد.

٩. إن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتسق مع نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، ومع المتطلبات الأخرى التى استحدثها المعيار IFRS 9 بالنسبة لتصنيف الأدوات المالية وغيرها من المتطلبات ، حتى يمكنها أن تساهم فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

١٠. إن القوائم المالية للبنوك تعكس بشكل دقيق الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى سواء بشان أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية للعملاء أو قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية وبالتالى فهى لا تلبى متطلبات المعيار IFRS 9 بشان الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

١١. إن تطبيق منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة من شأنه زيادة المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمى القوائم المالية ، حيث سيزيد من قدرتهم التنبوية نظرا لأن منهج الخسائر

الائتمانية المتوقعة لايعتمد فقط على البيانات التاريخية والحالية ولكن يعتمد بشكل اساسى على المعلومات المستقبلية ، وبالتالى فهو يوفر معلومات اضافية عن المستقبل بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية تزيد من قدرتهم التنبؤية . كما سيزيد من الدور التأكيدى للمعلومات المحاسبية نظرا لتعدد المصادر التى يتم الاستناد اليها وشمولها للماضى والحاضر والمستقبل . ويؤدى ذلك أيضا الى المساعدة فى اكتمال المعلومات المحاسبية والتى ستمتد لتشمل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن العمر الافتراضى للأداة فى حالة وجودزيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانية .

١٢. من غير المناسب بالنسبة للبنوك الاستفادة من التيسيرات العملية التى سمح بها المعيار بشان عدم تقييم الأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة ، أو الاستفادة من عدم التعويل على المعلومات المستقبلية المعقولة والمؤيدة اذا كانت ستتحمل تكلفة ووقت غير مبرر. ويرى الباحث أنه بوجه عام فى حالة استفادة البنوك بتلك التيسرات فسوف يكون لذلك تأثير سلبى على جودة المعلومات المحاسبية لديها ، حيث أن هذه التيسرات قد تتناسب مع المنشآت الأخرى غير المصرفية التجارية أو الصناعية .

١٣. **تم رفض الفرض الأول:** "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى معيار المحاسبة المصرى ٢٦ والمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية ، **كما تم رفض الفرض الثاني:** "لا توجد علاقة معنوية بين المقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS 9 وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية" ، **كماتم قبول الفرض الثالث:** "لا توجد علاقة معنوية بين الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية وفقا لما جاء فى الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصرى وتحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية". وهو مايعزز ماخلصت اليه الدراسة النظرية من أن المعيار IFRS 9 ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لهما تأثير أيجابى على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية ، وأن الضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصري لا تؤدى الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية وبالتالى تتطلب إجراء تعديلات عليها لكى تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS 9 والمقررات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .

(٣/٤) التوصيات

١. أن يقوم البنك المركزى المصرى بإصدار ضوابط رقابية جديدة بشأن أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية للعملاء تتفق مع ماجاء فى المعيار IFRS 9 بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

٢. أن يقوم البنك المركزى المصرى بإصدار ضوابط رقابية جديدة بشان قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك تراعى ماجاء فى المعيار IFRS 9، وبحيث لا يكون هناك تباين فيما بينها وبين أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية ، مما يضطر البنك المركزى إلى استحداث معالجات محاسبية غير شائعة الاستخدام على المستوى المصرفى كما هو قائم حاليا .

٣. أن تقوم البنوك على وجه عاجل بوضع السياسات والنظم والإجراءات ونظم الحوكمة الملائمة التى تمكنها من جمع البيانات والمعلومات المناسبة لتمكينها من الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء على مدى العمر الافتراضى للأداة ، أو على مدى ١٢ شهر .

٤. أهمية الإسراع فى إصدار معيار محاسبى مصرى جديد يقابل المعيار الدولى IFRS 9 يستند أساسا فى الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية على الخسائر الائتمانية المتوقعة وليست المحققة بالفعل ، بما يساهم فى زيادة جودة المعلومات المحاسبية .

المراجع

أولا : المراجع العربية

- أبو الخير ، مدثر طه،(٢٠٠٧) ، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية : دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض فى قيمة الأصول ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص١-٦٠.

- البنك المركزى المصرى ، (٢٠٠٥) الرقابة والاشراف ، دليل التعليمات الرقابية ، الفصل٦: تقييم الجدارة الائتمانية،اسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات ، http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/GuideBankingSupervisionRegulations.aspx

- البنك المركزى المصرى،(٢٠٠٨)، قواعدإعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس، http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/GuideBankingSupervisionRegulations.aspx

- البنك المركزى المصرى ،(٢٠٠٩)، تعليمات تفسيرية لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس ، http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/GuideBankingSupervisionRegulations.aspx

- قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قان ون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .

- حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠١٦ ، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الرابع ، الدار الجامعية ٨٤ شارع زكريا غنيم – تان يس سابقا .

- معايير المحاسبة المصرية ، (٢٠٠٦) ، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) ، الأدوات المالية : الإعتراف والقياس ، وزارة الاستثمار ، http://www.bsic.gov.eg/egeyptian_accont.pdf

- معايير المحاسبة المصرية ، (٢٠١٥) ،معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) الأدوات المالية الإعتراف والقياس، الوقائع المصرية ملحق للجريدة الرسمية ، العدد ١٥٨ تابع (أ) السنة ١٨٨ هـ ، ص ص، ٥١٤- ٦٣٢ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- American Bankers Association, (2016), FASB's Current Expected Credit Loss Model for Credit Loss Accounting (CECL): Background and FAQ's for Bankers, http://www.aba.com/Issues/Index/Documents/CECL-backgrounder.pdf

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (2015) , Guidance on credit risk and accounting for expected credit loss , http://www.bis.org/bcbs/publ/d311.pdf

- Board of Governors of the Federal Reserve System ;Federal Deposit Insurance Corporation; National Credit Union Administration; Office of the Comptroller of the Currency , (2016) , Joint Statement on the New Accounting Standard on Financial Instruments – Credit Losses, https://www.federalreserve.gov/newsevents/press/bcreg/bcreg20160617b1.pdf

- Cohen A.Daniel; Dey Aiyesha; Lys Z Thomas, (2007), Real and Accrual-Based Earnings Management in The Pre-and Post-Sarbanes-Oxley Periods". *The Accounting Review.*83(3):757-787.

- Deloitte , (2014) , IFRS 9: Financial Instruments , Overview of the new requirement, http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/be/Documents/financial-services/be-fsi-deloitte-seminar-ifrs-9-awarebess-04-11-2014.pdf

- EY, (2014) , Impairment of financial instruments under IFRS 9, http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS:_Impairment_of_financial_instruments_under_IFRS_9/$FILE/Apply-FI-Dec2014.pdf

- Financial Accounting Standards Board (FASB) (2016) , Financial Instruments – Credit Losses (Topic 326) , Measurement of Credit Losses on Financial Instruments, Accounting Standards update , Update 2016,13,Financial Instruments—Credit Losses (Topic 326), Measurement of Credit Losses on Financial Instruments,

http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1176168232528&acceptedDisclaimer=true

- Grant , Thornton ,(2014) , IFRS News Special Edition , http://www.gtfinland.com/files/grant_thornton_ifrs_news_special_edition_on_ifrs_9_2014.pdf
- International Accounting Standards Board [IASB], IAS 39 (2011), Financial Instruments: Recognition and Measurement , EC Staff Consolitated Version, London, United Kingdom, February .
- International Accounting Standards Board (IASB),(2014) ,International Financial Reporting Standard 9 : Financial Instruments .
- KPMG ,(2014) , First Impressions : IFRS 9 Financial Instruments , http://www.kpmg.com/TR/tr/hizmetlerimiz/Audit/Documents/4-first-impressions-ifrs9-financial-instruments.pdf
- TATA CONSULTANCY SERVICES , (2015) , IFRS 9 Expected Loss Impairment Accounting Model versus Basel Framework , http://www.tcs.com/SiteCollectionDocuments/White-Papers/Expected-Loss-0515-1.pdf
- International Accounting Standards Board (IASB),(2014) , IFRS 9 Financial Instruments : Impementation Guidance.